الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور خنشلة

Abbas University of Khenchela

قسم : العلــوم الإقتصاديــة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنــوان:

تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية ـ دراسة حالة ـ

إعــداد الطـلــبــة:

- بشيري رضا
- عقون سيف الدين

إشراف الأستاذ:

- أعقاب نورالدين

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	*الرتبة العلمية*	*الصفة*
شيبان سمير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أعقاب نورالدين	أستاذ مساعد أ	مشرفا
العايب أحسن	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيد"

حمد لله عز وجل على هذا التوفيق ووفقنا بتقديم هذا، ويسر لنا هذا البحث ورفع مكانتنا بين الكثير وجميع الأشخاص ونشكر الله على هذا التوفيق ونتوجه بشكرنا الكبير إلى **أستاذنا المحترم أعقاب نورالدين**

على ماقدمه لنا من علم نافع وعطاء متميز وإرشاد مستمر وعلى مابذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه المذكرة ومهما كتبنا من عبارات وجمل فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفاء حقه فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته

كما نتوجه بالشكر الجزيل على قبول مناقشة مذكرة الماستر لكل أعضاء اللجنة الكريمة المؤلفة من **الأستاذ المحترم شيبان سمير والأستاذ المحترم عايب أحسن**

ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لعميد كليتنا الأستاذ جباري عبد الجليل و العميد السابق البروفيسور دربوش محمد الطاهر ورئيس القسم الأستاذ زرمان كريم و جميع الأساتذة الكرام ولكل من مد لنا يد العون أو أَسدا لنا معروفا أو قدم لنا نصيحة

والشكر موصول أيضا **إلى مدير البنك والفلاحة BADR خنشلة السيد المدير طرطاق** على حسن الإستقبال والضيافة و طاقمه الإداري على توجيهنا وإعطاء المعلومات الكافية و اللازمة لإكمال مذكرة تخرجنا

والحمد لله ربي العالمين أولا وآخرا ظاهرا وباطنا عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله و صحبه آجمعين

إهـــــداء الــتخرج

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

اللّهم كمّا أنعمّتَ فَزِدْ و كما زدتّ فَبارك و كما باركتَ فَتممّ و كما أتممت فثبّت

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها

إلى الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة إلى الضلع الثابت وأمان أيامي

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار

إللى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي و النفيس

وإستمديت منه قوتي و إعتزازي بذاتي والدي العزيز

إلى من شددت عضدي بهم فكانو نبع أرتوي منه إلى خيرة أيامي و صفوتي

إلى قرة عيني إلى إخواني و أخواتي الغاليين

إلى أعز شخص زوج أختي عماد و إلى حبيباتي الغاليات أسينات و رتيل بنات أختي

إلى رفيقة دربي و سندي ومسندي وحبيبة قلبي ❤

إلى أصدقاء الذي مرت معهم سنوات بالأحرى إخوتي الأعزاء أصحاب الشدائد والأزمات

إلى من أفاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة

إليكم أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت ثاني ثمراتي

بفضله سبحانه وتعالى

فالحمد لله على ما وهبني و أن يجعلني مباركا و أن يعينني أينما كنت فمن قال أن لها نالها

فأنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها

فالحمد لله شكرا و حبا و إمتنانا على البدء و الختم

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين

✨ رضا بشيري ✨

إهـــــداء الــتخرج

ما سلكنا البدايات الا بتسييره وما بلغنا النهايات الا بتوفيقه وما حققنا الغايات الا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

أهدي ثمرة نجاحي الى:

من قال فيهما الله تعالى: " وقضى ربك ألا تعبدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا "

الى الذي علمني أن الدنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى أعظم وأعز رجل في الكون "أبي الغالي"

إلى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من سهرت الليالي تنير دربي الى أروع امرأة في الوجود "أمي الغالية"

إلى جسر المحبة ومصدر قوتي "أخواتي"

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا

إلى من افتقدهم في هذه الحياة. الى من أودعوني الله أتمنى أن يتغمدهم الله برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جناته

الى كل من ساندني عند ضعفي

الى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي الى النهاية

✨عقون سيف الدين✨

فهرس المحتويات	
الإهداء	
كلمة الشكر و التقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال و الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
فهرس المختصرات	
المقدمة	
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية	
تمهيد	
المبحث الأول: مفهوم البنوك	03
المطلب الأول: نشأة البنوك و تطورها	03
المطلب الثاني: تعريف البنك	04
المطلب الثالث: أنواع البنوك	06
1-البنك المركزي	06
2-البنوك التجارية	06
3-البنوك الإستثمارية	06
4-منشئات الإدخار و التوفير	07
5-بنوك الأعمال	07
المبحث الثاني: مفهوم البنوك التجارية	07
المطلب الأول: تعريف ووظائف البنك التجاري	07
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية	07
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية	08
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية و خصائصها	10
الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية	10
الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية	12
المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية	12
المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية	13
الفرع الأول: الموارد الذاتية	13
الفرع الثاني: الموارد الخارجية الغير ذاتية	14
المطلب الثاني: عوائد البنك التجاري	15
1: إيرادات الفوائد	15
2: عمولات مقبوضة	16
3: عوائد الأسهم	16
4: عوائد السندات	17
المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية	17
1: مخاطر اللإئتمان	17
2:مخاطر السيولة	18
3: مخاطر معدل الفائدة	18
4: مخاطر التشغيل	18
5: مخاطر رأس المال	18
6: مخاطر أخرى	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية	
تمهيد	
المبحث الأول: الإستثمار والمشاريع الإستثمارية	23
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار والمشاريع الإستثمارية	23
الفرع الأول: مفهوم الإستثمار	23

أولا: تعريف الإستثمار	23
1: المفهوم المالي للإستثمار	23
2: المفهوم المحاسبي للإستثمار	24
3: المفهوم الإقتصادي للإستثمار	24
ثانيا: أنواع الإستثمار	25
1: الإستثمار التجاري و اللإستثمار الصناعي	25
2: الإستثمار المباشر و الإستثمار الغير مباشر	26
الفرع الثاني: مفهوم المشاريع الإستثمارية	27
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المشاريع الإستثمارية	28
الفرع الأول: خصائص المشاريع الإستثمارية	28
أ: الغرض	28
ب: دورة حياة المشروع	28
ج: الإنفرادية	28
د:الصراع أوالنزاع	28
ه: التدخلات	28
الفرع الثاني: أهداف المشاريع الإستثمارية	29
المطلب الثالث: أنواع وعناصر المشاريع الإستثمارية	30
الفرع الأول: أنواع المشاريع الإستثمارية	30
أ: المشاريع المستقلة	30
ب: المشاريع المكملة	31
الفرع الثاني: عناصر المشاريع الإستثمارية	31
أ: النشاط الإستثماري	31
ب: المنظم	31
ج: السوق	31
د: الربح أو العائد من المشروع	31
ه: الإستقلالية النسبية	32
و: المخاطرة	32
المبحث الثاني: ماهية الإستثمار الفلاحي	32
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الفلاحي	32
المطلب الثاني: خصائص ومتطلبات الإستثمار الفلاحي	33
الفرع الأول: خصائص الإستثمار الفلاحي	34
الفرع ثاني: متطلبات الإستثمار الفلاحي	34
أولا: الموارد الطبيعية	34
ثانيا: الموارد البشرية	35
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإستثمار الفلاحي	37
الفرع الأول: أهمية الإستثمار الفلاحي	37
الفرع الثاني: أهداف الإستثمار الفلاحي	38
المبحث الثالث: ماهية تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر	40
المطلب الأول: ماهية المشروعات الفلاحية في الجزائر	40
المطلب الثاني: مصادر و مؤسسات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر	41
الفرع الأول: الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية	41
أولا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	41
ثانيا: الشركات الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (التمويل التأجيري للقطاع الفلاحي)	42
الفرع الثاني: الدعم الفلاحي في إطار مؤسسات دعم تشغيل الشباب	42
أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)	43
ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	43
ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	44
رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	44
المطلب الثالث: آليات التمويل البنكي الحديثة للمشروعات الفلاحية في الجزائر	45
أولا: التمويل بواسطة القرض الرفيع	45

ثانيا: قرض التحدي	46
ثالثا: تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي الإيجاري	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية_خنشلة	
تمهيد	
المبحث الأول: التعريف بميدان ادراسة	51
المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة الريفية	51
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و تطوره	51
الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة	53
المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
المطلب الثالث: سير عملية القروض و الضمانات المشروطة من طرف البنك	58
أولا: سير عملية القروض	58
ثانيا: الضمانات المشروطة من قبل البنك	59
المبحث الثاني:تقييم مساهمة بنك الفلاحة في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية	60
المطلب الأول: السياسات المتبعة لمنح القروض	60
الفرع الأول: الشروط و والوثائق اللازمة لمنح القروض	60
الفرع الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل البنك	61
المطلب الثاني: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR	65
الفرع الأول: قروض الإستغلال(قروض قصيرة الأجل)	65
الفرع الثاني: قروض الإستثمار(قروض طويلة وقصيرة الأجل)	66
المطلب الثالث: تقييم الفلاحين لخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية_وكالة خنشلة	67
الفرع الأول: تفريغ إيجابات الفلاحيين على أسئلة الإستمارة و تحليلها	67
الفرع الثاني: النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة	76
خلاصة الفصل	77
خاتمة	

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	أوجه النشاط الأساسي للبنك الجزائري	10
02	العلاقة بين العائد و المخاطرة	19
03	أهداف الإستثمار الفلاحي	39
04	الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة	57
05	آلية منح القرض في وكالة خنشلة	64
06	دائرة نسبية تمثل نسب رضا الفلاحيين على وقت تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية	67
07	دائرة نسبية تمثل نسب دقة عملية تمويل المشاريع الفلاحية	68
08	دائرة نسبية تمثل نسب إستعداد موظفي البنك في مساعدة الفلاحيين	68
09	دائرة نسبية تمثل نسب سرية المعاملات البنكية و خصوصياتها	69
10	دائرة نسبية تمثل نسب إقتناع الفلاحيين بالتمويل الإستثماري المقدم	70
11	دائرة نسبية تمثل نسب مطابقة التمويل البنكي لرغبات الفلاحيين	70
12	دائرة نسبية تمثل نسب التسهيلات المقدمة من طرف البنك	71
13	دائرة نسبية تمثل نسب الملائمة المادية للبنك مع الخدمات المقدمة	72
14	دائرة نسبية تمثل نسب تعاطف إدارة البنك مع المشاكل المالية للفلاحيين	72
15	دائرة نسبية تمثل نسب الثقة بالبنك	73
16	دائرة نسبية تمثل نسب الإهتمام بمصلحة الزبون	73
17	دائرة نسبية تمثل نسب مناسبة أوقات عمل البنك	74
18	دائرة نسبية تمثل نسب إستعجالية الخدمات البنكية	75
19	دائرة نسبية تمثل نسب شروط البنك على المشاريع الفلاحية	75

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	خصائص قروض الإستغلال الممنوحة من طرف البنك	65
02	خصائص قروض الإستثمار	66
03	التكرارات والنسب المئوية لرضا الفلاحيين على وقت تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية	67
04	التكرارات والنسب المئوية لدقة عملية تمويل المشاريع الفلاحية	68
05	التكرارات والنسب المئوية لإستعداد موظفي البنك في مساعدة الفلاحيين	68
06	التكرارات والنسب المئوية لسرية المعاملات البنكية و خصوصياتها	69
07	التكرارات والنسب المئوية لإقتناع الفلاحيين بالتمويل الإستثماري المقدم	70
08	التكرارات والنسب المئوية لمطابقة التمويل البنكي لرغبات الفلاحيين	70
09	التكرارات والنسب المئوية للتسهيلات المقدمة من طرف البنك	71
10	التكرارات والنسب المئوية للملائمة المادية للبنك مع الخدمات المقدمة	72
11	التكرارات والنسب المئوية لتعاطف إدارة البنك مع المشاكل المالية للفلاحيين	72
12	التكرارات والنسب المئوية للثقة بالبنك	73
13	التكرارات والنسب المئوية للإهتمام بمصلحة الزبون	73
14	التكرارات والنسب المئوية لمناسبة أوقات عمل البنك	74
15	التكرارات والنسب المئوية لإستعجالية الخدمات البنكية	75
16	التكرارات والنسب المئوية لشروط البنك على المشاريع الفلاحية	75

قائمة المختصرات

الرمز	الإسم
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية للتسير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

مقدمة

مقدمة عامة:

يحتل الإستثمار مكانة بارزة في معظم السياسات الاقتصادية لماله من دور فعال في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي. هذا يسمح له بالاستفادة من الموارد المتاحة في أي بلد. لذلك،يعد الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم الأنشطة الاقتصادية، والتي لا تساهم فقط في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد،بل تساهم أيضا في تحقيق التوازن المالي وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولتحقيق ذلك،حرصت الدول على تنويع استثماراتها لتشمل القطاع الفلاحي الذي يعتبر عصبا حساسا في اقتصادات دول العالم الثالث.إن الدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي وتضمن حياة كريمة لشعبها هي دولة جديرة بالاحترام، لأنها بتحقيق أقصى إنتاج فلاحي ممكن، فهي دولة تقوم على الاهتمام بمتطلبات الشعب والحاجة إلى تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

يتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل مؤسسة مصرفية تسمى البنك التجاري.هذا هو أحد المصادر التي تدعم القطاع الفلاحي بالأموال اللازمة لتنفيذ عملية الإنتاج، خاصة في بعض المواسم الفلاحية. ستلعب السياسة الائتمانية دورا مثيرا في إحياء هذا القطاع، حيث يتميز هذا القطاع بوجود قيود خاصة تتطلب المرونة والتنوع في أساليب وإجراءات التمويل.

1- الإشكالية:

مما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

- كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

لمزيد من التوضيح نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يعني البنك التجاري؟ وما هو مصد تمويله؟
- ما هو مفهوم الاستثمار الفلاحي؟ وماهي طريقة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية؟
- ما مدى مساهمة بنك BADRفي تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية؟

الفرضيات:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة، وضعنا الفرضيات التالية:

-تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الهامة التي تلعب دور الوسطاء بين أصحاب الفوائض و العجز المالي

-القروض المصرفية هي واحدة من أهم مصادر تمويل المشاريع الفلاحية، وهناك قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.

-يعتبر الاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تلتزم معظم الدول بوضع السياسات الاقتصادية وسن القوانين والقوانين التي تحفز الاستثمار.

-مساهمة BADR في تقديم قروضا لاستثمار الفلاحي مساهمة فعالة.

2- أهمية البحث:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إمكانية النظر إليها كموضوع اهتمام، حيث أنها تلقي الضوء على أهمية القطاع الفلاحي الجزائري وضرورة تطويره كقطاع حساس من حيث الاقتصاد والربحية ودوره في توفير الأمن الغذائي للمجتمع،وكذلك على محاولات إيجاد أنسب وسائل التمويل. لذلك، كان من الضروري دراستها ودعمها ودراسة كيفية تمويلها بشكل فعال.

3- أهداف الدراسة

الغرض الرئيسي من الدراسة هو توفير قيمة مضافة تساهم في إثراء معرفة الباحثين في هذا المجال بالإضافة إلى أغراض أخرى:

-دور البنك كعنصر فعال في تمويل الاستثمارات الفلاحية، وكذلك في إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل دوره في عملية التمويل وتحسين مستوى البورصة.

-تحديد آليات منح قروض الاستثمار الفلاحي من قبل مؤسسات BADR

4 – حدود الدراسة:

تنعكس قيود هذه الدراسة في قدرة البنوك على تمويل مشاريع الاستثمار الزراعي التي تلبي المستوى المطلوب. اقتصر مجال بحثنا المكاني على مؤسسة بنك التنمية الريفية الفلاحية في بلدية خنشلة

5 – أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

نشعر بأهمية هذا الموضوع في ظل التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة.

الاستثمار في الفلاحة عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ارتباط الموضوع بمجالنا كطالبين من جهة وميولنا الشخصي للبحث ولاطلاع على ما يخص هذا الموضوع من جهة

6 -منهج الدراسة:

استخدمنا منهج التحليل الوصفي من الناحية النظرية لفهم الملف العام والتطور التاريخي وأنواع ووظائف البنوك المختلفة، وتقديم لمحة عامة عن التمويل المصرفي والمشاريع الفلاحية وبعض الأبحاث السابقة. ذات صلة ب مواضيعنا العربية. أما بالنسبة للتطبيق، فإننا نعتمد على منهج دراسة الحالة التحليلية. ويتم ذلك من خلال اختيار بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي من خلال البحث في نوعين من القروض المخصصة لتمويل المشاريع الفلاحية تحديداً.

7 - هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث يتناول الفصل الأول مدخل تمهيدي للبنوك ثم التعرف على البنوك التجارية ومعرفة مصادرها، ومخاطرها

أما الفصل الثاني فخصصناه لمفاهيم التمويل والاستثمار الفلاحي من أهداف وخصائص

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي، تطرقنا فيه إلى تعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي، ثم التعريف بالإجراءات التي يتبعها البنك عند تقديم القروض، لنختم هذا الفصل بمحاولة تقييم مساهمة هذا البنك في تمويل الاستثمار الفلاحي، لنصل في النهاية إلى النتائج التي تمكنا من الحكم على دور البنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويله للمشاريع الاستثمارية الفلاحية.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد:

إن لنشوء البنوك وتطورها أهمية كبيرة لكل اقتصاد، وهذه الأهمية لا تنشأ من لا شيء، بل يتم الحصول عليها من خلال أنشطة ووظائف البنوك، حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية وتعزيز التنمية الاقتصادية. نشاط اقتصادي تسعى إليه جميع دول العالم وخاصة المتخلفة منها.

تلعب البنوك التجارية، باعتبارها أحد أنواع البنوك، دوراً حيوياً في توفير احتياجات التنمية وتوفير الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة والمشاريع الاستثمارية. ولذلك تعتبر البنوك التجارية بمثابة وسطاء بين المقرضين (أي المدخرين والمقترضين)، أي المستثمرين.وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم البنوك

المبحث الثاني: مفهوم البنوك التجارية

المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية، عوائدها ومخاطرها

المبحث الأول: مفهوم البنوك

تعتبر البنوك من أهم وسائل مساعدة الأفراد على الرغبة والإصرار على تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي الوطني من خلال المشاريع الزراعية وغيرها من أنشطة المشاريع. في هذا القسم، نتناول ثلاثة متطلبات. المطلب الأول: إنشاء البنك وتطويره. ويتضمن المطلب الثاني تعريف البنك والمطلب الثالث يتضمن أنواع البنوك

المطلب الأول: نشأة البنوك وتطورها

تعود البدايات الأولى للعمليات المصرفية إلى عهد بابل العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد، كما عرف الإغريق بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة في القرن الرابع قبل الميلاد، كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.

وتعود فكرة الاتجار بالنقود إلى فكرة الصراف، التي بدأت في العصور الوسطى، فالبنوك بشكلها الحالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر، بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة جنوه وفلورنسا، على إثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها من المحاربين جلبوا معهم خيرات كثيرة، وترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات ونمو متزايد في العمليات المصرفية.

وكان التاجر والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، حيث قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع، مقابل شهادات اسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى اسم[1].

وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله، "بدون تعيين اسم المستفيد " الذي انبثق منها الشيك، وكذلك البنكنوت "النقود الورقية "بشكلها الحديث، وحيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع،فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة، بإقراضها للغير مقابل الفوائد التي يحصلون عليه منهم. وفي مرحلة لاحقة قاموا باستثمار الودائع التي لديهم، أي مال الغير المودع عندهم بإقراضهم للأفراد مقابل فائدة، وقد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة.

تتجاوز أرصدة ودائعهم، وهذا هو السحب على المكشوف. وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت صيارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

[1]شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000، ص ص 25،26.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك، ويصعب تاريخيا أن نحدد متى ظهر أول مصرف، لكن المتفق عليه إنأول مصرف هو مصرف البندقية سنة 1157، وبعده بنك أمستردام سنة 1600، وبنك فرنسا عام 1800.

وقد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر، ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا، وكان أكثرها صغيرا وعائليا، وقد زادت وظائف البنوك بالإضافةإلى خصم إلى الإقراض والتسهيلات الإنتمائية وخلق النقود.

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير، والذي يحتاج تسييره إلى الأموال الكبيرة، أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ازداد عدد البنوك، وأصبحت تمثل جهاز متكامل، يتمثل في كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ كلها

وجدت من اجل تمويل الإستثمارات المختلفة، وفي ظل المنافسة الحرة،ظهرت بنوك الودائع، التي شقت لنفسها طريقا بفضل ثقة المتعاملين بها.

وهكذا أصبحت البنوك بمثابة حجر الأساس في النظام النقدي الحديث، و تمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي[1]

المطلب الثاني: تعريف البنك

للبنك عدة تعاريف نذكر منها:

كلمة بنك أصلها كلمة إيطالية BANCOوتعني مصطبة وأيضا يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

البنك منشأة مالية تقوم بجمع الودائع و قبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال و إمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل [2]

[1] شاكر القزويني،**مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] محمد باوني،**العمل المصرفي وحكمه الشرعي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص 130

و يعرف أيضا على انع المكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها أي إن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات و من ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين.[1]

فمعظم التعريفات للبنك وظيفة تركز على وظائف البنك وتهمل هيكلته أو تنظيمه أو أهدافه وطريقة عمله. فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة على حاجتهم (وبذلك يكون مدين لهم بقيمتها ويعيد تقديمها لآخرين ليستفيدوا منها وبذلك يكون دائن لهم بقيمتها).

وبعبارة أخرى فان الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور الذين أودعوها لديه، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها وهكذا فان البنك في الحقيقة وباختصار يسلم ويستلم الأموال ويستفيد من ذلك.

إذن البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عند حادة الجمهور، أومنشأة الأعمال أو الدولة بفرض اقتراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

وهي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع.

وبتعبير أخر فالمصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان وتتعامل بالنقود بجميع أنواعها فهي تتبادل النقود الحاضرة بوعد بنقود في المستقبل.[2]

" البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، وتقوم بجمع الودائع ومنح القروض وتلعب دور الوسيط في العمليات المالية "

" البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب " [3]

[1] فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13
[2] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص24
[3] جعفر الجزار، **البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر، ص 70.

المطلب الثالث: أنواع البنوك

لقد تطور نشاط البنوك وتنوعت تخصصاتها، نظرا لتنوع حاجيات المتعاملين الاقتصاديين وتطورها، حيث يتكون المصرفي من مجموعة من البنوك تختلف في وظائفها وأهدافها، وتنقسم هذه البنوك إلى بنوك مركزية، تجارية، استثمارية، ادخارية، متخصصة وإسلامية.

1. البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية، تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المرزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد.[1]

ويعرف أيضا :بأنه البنك الذي يقوم بإصدار النقود الوطنية والأساسية، أما النقود المساعدة فان مهمة إصدارها تقع على كاهل الخزانة العامة.[2]

ومن أهم وظائفه [3] :

- تنظيم إصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني.
- السيطرة على كمية النقود المتداولة داخل البلد.
- مراقبة البنوك والإشراف على أعمالها، حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين.

2. البنوك التجارية:

هي البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها، وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك، واهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى، هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف.[4]

3. البنوك الاستثمار:

وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، ارض صالحة للزراعة) لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ (أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص53
[2] احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000، ص 217.
[3] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999، ص 223.
[4] رياض الحلبي، رشاد العصار، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 69

السندات)، وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلاأن الفرق هو أن البنك هنا هوالذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة في حين إن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة، والرغبة منه في توظيف ماله.

وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية.

4. منشئات الادخار والتوفير:

وهي تختص بتجميع المدخرات للأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى)والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل (أي مرتبط سحبها بتاريخ)، وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات.

5. بنوك الأعمال:

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضهاأو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها، فهي تعمل إذن في سوق رأس المال.[1]

المبحث الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية إحدىالأدوات الرئيسية للنظام الاقتصادي في العصر الحديث، فهي تمثل القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها بشكل أساسي إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تعريف البنك التجاري ووظائفه، أهدافه وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف ووظائف البنك التجاري

اختلفت تعاريف البنك التجاري باختلاف طبيعة نشاطها وشكلها القانوني لهذا قمنا بأخذ هذا التعريف الشامل، وتعددت وظائف البنك التجاري وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة حيث تتنافس البنوك فيما بينها من أجل تحقيق الربح وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، ونذكر أهمها:

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

البنوك هي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل مع النقود وإقراضها وإقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة, وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية،1989، ص 31-32.

للأفرادوالمشروعات والدولة والبنوك هي التي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتغطي هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة, كما أنها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري, وان قام بتجميع المدخرات الأفراد والمنشاة لوضعها تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كراس مال متداول,إلاأن جل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية,عن طريق منح الائتمان (القروض)هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الودائع التجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية, وينتج لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية [2]

يمارس البنك التجاري العديد من الوظائف ويقوم بتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة، حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة وتحسين نوعية الخدمات من اجل خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا الزبائن وجلب المودعين وذلك لان الودائع تعتبر أهم مصادر البنوك التجارية لذلك فان البنك يعمل بطرق مختلفة لجنبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة مغرية أو بالطرق السريعة، وعموما فان البنوك التجارية تعمل على تقديم الخدمات تعمل على تقديم الخدمات التالية:

1. الوظائف التقليدية:

أ. قبول الودائع على اختلاف أنواعها، قم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بضمانات معينة للحصول على عائد معين من هذه العملية.

ب. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمان، ومن أهمأشكال التشغيل ما يلي:

- منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدنية.
- تحصيل الوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال الإعتمادات المسندية.
- تقديم الكفاءات والضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والحوالات الداخلية والخارجية.

[1] سميحة بالخروف هاجر كدة **الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية** مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قصدي مرباح ورقلة 2012/2011م ص8

[2] فلاح حسن الحسن، **إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2000،ص12

- تحصيل الشبكات المحمية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدارأسهم وسندات شركات للمساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملاها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2. الوظائف الحديثة:

- المساهمة في خطط التنمية.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.
- تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل، خدمات البطاقة الانتمائية.
- تحصيل فواتير(الكهرباء والماء)من خلال حسابات تفتحها ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات تؤدي إلى رفع حجم عمليات البنك وتعود عليه بمزايا كثيرة:

- الدعاية والإعلان للبنك.
- زيادة توظيفات البنك.
- تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض[1]

ومنه نستعرض في الشكل التالي أوجه النشاط الأساسي للبنك تجاري بصورة توضيحية.

[1] عبد الغفار حنفي قرياض،**الأسواق والمؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية، مصر 1999، ص 49

الشكل رقم 01:أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري[1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية وخصائصها

هناك عدة أهداف وخصائص للبنوك التجارية نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية إلى ثلاث أهداف رئيسية هي الربحية، السيولة، الأمان.

1. **الربحية:**إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية،إذإن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها،فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فان ذلك يعني أنها أكف من غيرها، ولكي يحقق البنك هذه الأرباح فان عليه أن يوظف الأموال التي

[1] المصدر: عبد الغفار حنفي، **قرياض،الأسواق والمؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية، مصر1999، ص 49

حصل عليها من المصادر المختلفة وتخفيض تكاليف لان الأرباح هي الفرق بين الإدارات الإجمالية والتكاليف الكلية.

والإراداتالإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من:

- فوائد على القروض التي يمنحها للغير.
- عوائد الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أشكالها.
- الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية وبيعيها.
- العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه.

أما بالنسبة لجانب التكاليف، فبالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض عناصر أصول البنك والقروض التي يعجز عن استيرادها فيتعين أن نميز بين نوعين من التكاليف التي يتحملها البنك.

- التكاليف الإدارية التشغيلية.
- الفوائد التي يدفعها البنك على الأموال المودعة لديه.

بالنسبة للتكاليف الإدارية والتشغيلية فان البنك الراشد يسعى إلى تخفيض هذه التكاليف إلى اقل حد ممكن مع محاولة الحصول على اكبر كفاية من إنفاقها.[1]

2. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة, وتعد هده من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشأةالأعمالالأخرى, ففي الوقت الذي تستطيع الكفاية لدى البنك فان ثقة المودعين تزعزع ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[2]
3. **الأمان :**يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني أن صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسفإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين والنتيجة إفلاس البنك [3]

[1]نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال المؤسسات، جامعة جيجل،2007/2006، ص 2-3

[2]منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية الطبعة الأولى**، دار أسامة، الأردن، 2009 ص 20

[3]سامر جلدة، **البنوك التجارية والسويق المصرفيالطبعة الأولى**، دار أسامة، الأردن،2009، ص 20

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها[1]

1- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي لبلد ما حيث يترأسها البنك المركزي الذي يباشر عليها رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل، في حين أن البنوك التجارية لا تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها.

3- تقوم البنوك التجارية بمهمة أساسية وهي قبول الودائع الجارية، أي الودائع التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين بعد أي وقت من إيداعها.

4- تتميز البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق الآلية المختلفة.

5- تسعى البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل تكلفة، وتعتمد في عملياتها على أموال الغير ورأس مالها يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط

المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية

البنك التجاري كأي مؤسسة أو مؤسسة اقتصادية تكون موارده الرئيسية وقت تأسيسه هي الأصول الرأسمالية المدفوعة وتتناسب مع حجم الأصول التي يحتاجها البنك لبدء نشاطه، وبعد أن يبدأ البنك نشاطه فإنه اكتسب ثقة عملائه وبدأت الودائع تتدفق إليه، وتأتي هذه الودائع عادة من الأفراد والمؤسسات والدوائر الحكومية، وتشكل الودائع معظم موارد البنك، وتدر هذه الأعمال عوائد كثيرة على البنك، ولكنها قد تواجه أيضاً العديد من العوائد المخاطر.

[1] نعمان محصول، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمكن تقسيم موارد البنوك التجارية إلى فئتين: الفئة الأولى تسمى "الموارد الداخلية" لأنها تمثل التزامات البنك، والفئة الثانية تسمى "الموارد الخارجية".

الفرع الأول: الموارد الذاتية

تشمل الموارد الذاتية رأس المال المدفوع و ما يستبقيه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات , بالإضافة إلى ما يكونه من احتياطات و ما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد و من بينها [1]

رأس المال المدفوع: ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما تطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المدعوين ولتدعيم مركز البنك في علاقته مع مراسليه بالخارج

الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات: تمثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة موردا يرتبط بناتج نشاط المؤسسة حيث تعتبر الاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح للتوزيع ويطلق عليه النوع الأول الاحتياطي القانوني، أما الأنواع الأخرى من الاحتياطي فهي اتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك والهدف منها هو دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل

أما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تستخدمها في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

و إذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية , الأمر الذي يؤكد ضالة أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك كما ان هذا يعكس أمرا له دلالته , أن تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع , و الذي يمكن قياسه بحجم

[1] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العتاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص ص126،127

التسهيلات التي تمنحها و الاستثمارات التي تقوم بها يفوق كثيرا ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية [1]

الفرع الثاني: الموارد الخارجية الغير ذاتية:

وتمثل التزامات البنك للغير، سواء شخص طبيعي أو اعتباري، يلزم قبله البنك بحق نقدي على شكل وديعة أو قرض، ويغلب على الحقوق النقدية طابع الوديعة وليس طابع القرض.

وتسند البنوك التجارية في مواردها الخارجية على إيداعاتالأفراد والهيئات المختلفة تحت بند الودائع، ثم من إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها.

ونعرض فيما يلي بشيء من التفصيل للودائع، كمصدر رئيسي للموارد الخارجية:[2]

1. **الودائع**: وتمثل مبالغ نقدية مقيدة في الدفاتر البنوك التجارية، مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية. وتعتبر الودائع من أبرز مصادر التمويل ومن أنواعها نجد:
2. **الودائع الجارية:**هي الودائع تستحق الدفع عند الطلب، فهي تتضمن التزاما حالا في أي لحظة على البنك، يجب أن يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها.
3. الودائع غير الجارية: وهي نوعان:

- **الودائع لأجل**: هي مبالغ تودع لدى البنك التجاري على ألا يسحب إلا بعد انقضاء مدة معينة، يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك، ويكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن تطلب فيه، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي اقل من تلك النسبة، التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وتدفع عليها المصارف فوائد من اجل التشجيع على جذب أكبر قدر منها.
- **الودائع بإخطار:** وتشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها، ولكنه قيد أخف نسبيا، ويتمثل في ضرورة أخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، الأمر الذي يجعل قابليتها للسحب منها أعلى نسبيا، مما يتاح للبنك حرية اقل نسبيا لتوظيفها وبالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لان تكون اقل بالمقارنة مع النوع السابق " الودائع لأجل"
- ودائع التوفير: تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلتها دون التضحية باعتبار السيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت من قبل أصحابها.

[1] موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص08

[2] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 128-129

- **الودائع المجمدة:** تمثل مبالغ يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم بها لحسابهم، فمنها ما يمثل تأمينات لاعتداءات مستنديه وتأمينات خطابات ضمان، كما تشمل الأرصدة الدائنة التي تجمد لصالح البنك، ومن الواضح أن تجميد أرصدة هذه الودائع بمعنى عدم السماح السحب منها، يعطي البنوك فرصة طبية لاستخدامها.

4. **المستحق للبنوك والمراسلين** : ويمثل احد مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير عملياتها، وبطبيعة الحال تمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية ، ويمكن تقسيم هذه الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق إلى حسابات جارية ولأجل وبإخطار ، وتنشا الحسابات الجارية لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية ، في حين تمثل الحسابات الآجلة وبإخطار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك ، لمقابلة بعض نواحي التوظف المتاحة له.
5. **المبالغ المقترضة من البنك المركزي**: وتمثل بدورها مصدرا هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية، وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي، وفي الظروف العادية يتحدد التجاء البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي باعتبارات منها: مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه،وأيضا تحقيقها بالتعاون مع البنوك التجارية.

وعلى العموم يمثل البنك المركزي في العصر الحاضر الملجأ الأخير للاقتراض، لتدعيم مركز سيولة البنوك التجارية والمحافظة عليها[1]

المطلب الثاني: عوائد البنك التجاري

تتمثل هذه العوائد في الإيرادات ، البنكية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

1. إيرادات الفوائد:

وهي مجموعة الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى والأوراق المالية، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك، وهي ما يلي:

أ-فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج:

حيث انه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ العاطلة دون استخدام، فانه يودعها لدى المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة

[1] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص132-134

[2] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الاغواط، الجزائر، ص 100

للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية،فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة.

ب- فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية:

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية فان المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق المالية فان المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهم قيامها بخصم الأوراق التجارية خاصة الكمبيالات المخصومة.

2. عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها البنك التجاري من فتح الاعتمادالمستندي، وإصدار خطابات الضمان وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية، مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء

3. عوائد الأسهم:

يحصل المستثمر في الأسهم على توزيعات عندما تحقق منشئاتالأعمال مصدرة السهم على أرباح، على أن يكون ذلك مقرونا بموافقة الإدارة على التوزيع.[1]

ويجري تحديد توزيعات الأسهم على [2]:

❖ **معدل العائد المحتمل:**

$$\text{معدل العائد المحتمل} = \frac{(\text{بيعسعر السهم} - \text{سعر شراء السهم}) + \text{السعر المتوقع}}{\text{شراءسعر السهم}} * 100$$

❖ **معدل العائد المتوقع:**

نظرا لان العائد المحتمل غير مؤكد، فانه من المفضل عمل توزيع احتمالي، بمعنى تقدير العائد المحتمل في ظل عدة ظروف اقتصادية واحتمالات حدوثها، ثم تقدير العائد المرجح بالاحتمالات، والذي يسمى بالعائد المتوقع ويحسب كالتالي:

العائد المتوقع = العائد المحتمل (الاحتمال)

❖ معدل العائد المطلوب:

[1] محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 94

[2] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص100

هو العائد الذي يطلبه (يأمل في تحقيقه) المستثمر حتى يقبل على شراء السهم ويساوي:

العائد المطلوب = العائد الخالي من الخطر + بدل المخاطرة

حيث أن: العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر.

أما بدل المخاطرة فهو: جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه على المخاطرة.

4. عوائد السندات

وهناك أكثر من مفهوم للعائد :[1]

- العائد الاسمي: أي سعر الفائدة المسمى في السند عند إصداره
- معدل العائد المرتقب:هو العائد المركب المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه، ويتم حسابه بالتقريب وفقا للمعادلة التالية

$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\text{القيمة الاسمية} - \text{القيمة سوقية}}{\text{الفترة حتى تاريخ الاستحقاق}} \Big/ \frac{\text{قيمة الاسمية} + \text{قيمة السوقية}}{2} * 100$$

المطلب الثالث:مخاطر البنوك التجارية

إن غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض، أو القيام بوظيفة الوساطة المالية، ويمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

كذلك يكمن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى:

1. مخاطر الائتمان

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من أثارها التي تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنماإلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين:

أ-المخاطر الخاصة (المخاطر المنتظمة): وتتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.

ب- المخاطر العامة (المخاطر غير المنتظمة):فهي المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إرادة كل من العميل والبنك مثل: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر السوق

[1]أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص102

2. مخاطر السيولة:

يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الاقتراض من السوق النقدي.

إن هذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة التي تقوم فيها المؤسسة بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

3. مخاطر معدل الفائدة:

وهي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، وترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي.

4. مخاطر التشغيل:

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة أكبر مما هو متوقع فهي ترتبط بالأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، وبما أن التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، فان نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك الذي يقوم بتقديم المنتجات كفؤ أم لا.

5. مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

6. مخاطر أخرى:

نظرا لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار عدم تسديد المقترض، أو بعد تزويد المقترض بالعملة بالصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني، فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر، يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوقنا، وهذا نتيجة تعرض بلده للحرب مثلا...

هناك مخاطر أخرى مخاطر الصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغيير في أسعار صرفها. إذن فخطر الصرف هو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك[1]

والشكل الموالي يوضح لنا العلاقة بين العائد والمخاطرة.

[1] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 103،104

الشكل رقم 02: العلاقة بين العائد والمخاطرة[1]

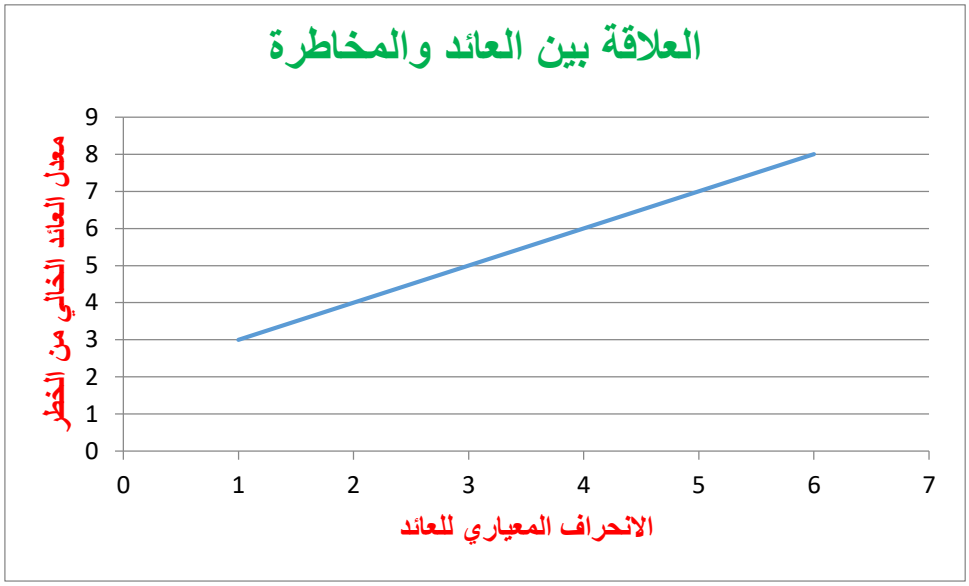

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 103[1]

خلاصة الفصل:

يتمثل دور البنك التجاري في القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمقرضين، كما له دور هام في خلق النقود، وهي الوظيفة التي ينفرد بها عن باقي البنوك والوسطاء الماليين.

وعلى العموم فان نشاط البنك التجاري يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف وهي تعظيم الربحية وتوفير حد من السيولة وتحقيق الأمان للمودعين. حيث تؤدي هذه الأهداف دورا بارزا في تشكيل سياسة البنك التجاري في مجال تقديم القروض،وكما يلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح فيما بينها فمثلا: زيادة السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا فيه من طرف المودعين،بينما له أثر عكسي على الربحية مما لا يرضي ملاك البنك، لهذا يسعى البنك التجاري إلى التوفيق بين أهداف المودعين وأهداف البنك.

وللقيام بعملية الاستثمار ومنح القروض وتمويل الاقتصاد، يعتمد البنك التجاري على موارده الخاصة، لكن بشكل أساسي تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لتوفير السيولة لديه، ولجذب أكثر لهذه الودائع يقدم البنك التجاري فوائد على هذه الإيداعات، لكن بشرط أن يكون معدل الفائدة على الودائع اقل من المعدل المفروض على القروض الممنوحة، لضمان تحقيق هامش ربحي، هذا الأخير الذي يعتبر الهدف الرئيسي الذي أنشا من اجله البنك التجاري، باعتباره مؤسسة مالية ربحية.

الفصل الثاني:

تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

تمهيد:

سعت الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى تأميم أراضيها الفلاحية ومن ثم عمدت إلى تأطير عملية التمويل بطريقة تكون منظمة وذلك عن طريق السياسات التنموية الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وذلك من خلال تكييف البنوك التجارية ومنحها التسهيلات اللازمة لتسهيل عملية منح القروض لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الفلاحية، وأيضا من خلال مؤسسات التشغيل في تحقيق التنمية الفلاحية المحلية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الوطني ككل.

وانطلاق مما سبق تطرقنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول :الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني :ماهية الاستثمار الفلاحي

المبحث الثالث :آليات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول :الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

يعتبر الاستثمار والمشروع الاستثماري الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني وهو محور رئيسي لبناء أي تحليل الاقتصادي، ونظرا للأهمية البالغة لهذا العنصر ولأنه مهم في الموضوع الذي نقوم بالبحث فيه فقد خصصنا هذا المبحث لأخذ نظرة واضحة عن الاستثمار والمشروع الاستثماري عن طريق تحديد مفهوم واضح لكلا العنصرين، وأيضا خصائص وأهداف المشروع الاستثماري، ثم أنواع وعناصر المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

قبل التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية يجب أولا التطرق إلى مفهوم الاستثمار والإشارة إلى أهم أنواعه.

الفرع الأول :مفهوم الاستثمار

تعددت تعاريف الاستثمار من التعريف المالي والمحاسبي والاقتصادي وذلك لعدم وجود التوافق على تعريف موحد له.

أولا :تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار على انه استثمار للأموال في أموال سوف يتم الاحتفاظ بها فترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل[1].

وهناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي: [2]

1_المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على انه "نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل ."

---

[1] رشيد حمريط، **دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة –الزراعات الصحراوية– ولاية بسكرة نموذجا**، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص02.

[2] يزيد بوسبعين، **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب واثرها على الاقتصاد الوطني دراسة حالة ANSEJ**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص ص35–36.

أو" هو كل اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غبر ملموسة، إضافة إلى الاحتياجات المتولدة من دورة الاستغلال."

كذلك يعرف على أنه "تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل أيضا كل النفقات غير المباشرة المرتبطة بمستقبل المؤسسة (البحث، التكوين)

وعلى أساس ذلك يتضح لنا أن الاستثمار من وجهة النظر المالية يتمثل في اكتساب الموجودات المالية المتمثلة في السندات والأسهم وإلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المالي.

2_المفهوم المحاسبي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المحاسبي على أنه "مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من اجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها وتحويلها."

كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن" كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة) أو مادية متحصل عليها أو منتجة من طرف المؤسسة، وهو نوجه لبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة."

ويتضح من خلال ذلك مفهوم الاستثمار من هذا المنظور يتمثل في كل ما تمتلكه المؤسسة سواء ماديا(أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم)، أو معنويا (محلات تجارية، براءات الاختراع).

3_المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يتمثل الاستثمار من وجهة النظر هذه أنه" كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات نفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار."

وفي هذا التعريف يوجد ثلاثة عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار والمتمثلة فيما يلي:

أ_مدة استرجاع الاستثمار :تتمثل في وقت أو مدة استرجاع المؤسسة أموالها المستثمرة سواء في مدة طويلة أو مدة قصيرة وذلك حسب البيئة المحيطة بالإستثمار.

ب_مردودية الاستثمار :في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا تلمح للمؤسسة أو صاحب الاستثمار على أساس الدراسات السابقة أنه هناك إيرادات مستقبلية أكبر من التكلفة الأولية للاستثمار يعني هناك مردودية.

المخاطر المستقبلية :يعتبر الخطر من أهم خصائص الاستثمار من طرف المستثمر بصفة دقيقة إلا إذا قدر أو تنبأ بالمخاطر الممكن التعرض لها في المستقبل.

كما يمكن تعريف الاستثمار بطريقة أخرى على النحو التالي يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة والفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل دون تحمل أي درجة من المخاطر. [1]

ثانيا :أنواع الاستثمار

يميز المختصون بين الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي وبين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر والأشكال التقليدية والأشكال الجديدة للاستثمار، نتعرض لها كما يلي: [2]

1_الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي:

يعتمد الاستثمار التجاري أساسا على التصدير وهو بالتالي لا يتمثل في تحويل مركز الإنتاج إلى البلد المستقبل، وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد، وعليه يمكن القول أن البلاد المصدرة للرساميل، تفضل التجاري لأنه يخدم موازين مدفوعاتها عن طريق عقود التصدير المبرمة من طاقاتها الإنتاجية وتخشاه الدول المصدرة للرساميل، باعتباره مرتب الإعادة استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار، ومشكل بذلك منافسة للمنتجات المحلية.

[1] محمد ساحل، **التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن،2019، ص11.
[2] رشيد حمريط، مرجع سابق،ص ص4-5.

2_الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر:

يكمن معيار التمييز بينما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي في الشركة، فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا، إنما إذا لم يكن فهو غير مباشر ويتحدد التحكم (المراقبة) بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول، فقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في ذلك الرأس مال ومن الاستثمار غير المباشر نجد ما يكون فيشكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية وذلك ما يدعى باستثمار الحافظات (الحوافظ).

أ_القروض :تقدم للدول لمساعدتها على اقتناء السلع والخدمات أو تقدم على شكل تسهيلات مصرفية لتغطية العجز في النقد الأجنبي، وهي إذن من عناصر تمويل عجز ميزان المدفوعات المترتبة على بعض الدول من الاستيراد المتزايد من الخارج.

ب_الاكتتاب في السندات والأسهم :قد تصدر الدولة المستوردة للرساميل سندات ذات قيم وأسعار فائدة محددة تحصل المكتتب بموجبها على فائدة سنوية وعلى قيمة السند عند حلول أجل الاستحقاق وقد تطرح الدول أسهمها للشركات أو المشاريع التي تود إنشائها يكتتب فيها الأجانب الذين يحصلون على عوائد تترتب عن الاكتتاب.

ج_الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار :تميز دراسات الاستثمار بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار ويكون المستثمر الأجنبي في الأشكال التقليدية هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل أو أغلب أموالها إنما في الأشكال الحديثة فيكون إنما عن طريق التحكم أو المراقبة الواقعية فتكون:

- عندما تكون الشركة الأم حائزة على مساهمة في شركة أخر فرعية وتمارس فعلا عليها نفوذا مهيمنا.
- عندما توجد تلك الشركة الفرعية تحت قيادتها الموحدة.

هنا وتجدر الإشارة إلى نعت تلك الأشكال" الجديدة " لا يعني عدم وجود بعض تلك الأشكال قبل الستينات، بل العبارة تستعمل فقط كنعت شامل لتلك الأشكال، ومن ثمة يمكن استبدال عبارة "الجديدة "بعبارة "غير تقليدية " والمهم ليس العبارة بقدر ما هو مدى دخول شكل ما من تلك الأشكال في مفهوم الاستثمار وهنا نشير إلى أن تلك الأشكال تعتبر في نظر البلد المستقبل استثمارات.

الفرع الثاني :مفهوم المشاريع الاستثمارية

لقد اختلفت المفاهيم والآراء حول المشروع الاقتصادي عند الاقتصاديين فمنهم من يرى أن" :المشروع الاستثماري هو عبارة عن تخصيص الموارد المالية والبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية القائمة، أو إحلال وتحديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل". [1]

التعريف الأول :كما يرى البعض الآخر أن المشروع الاستثماري هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف (نفقات) إنشائه وتشغيله "فمن خلال هذا التعريف يتبين أن تطبيق فكرة المشروع تتطلب ضرورة توفر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمالية، والعمل على استخدامها بطريقة معينة تسمح بتحقيق الأهداف بفعالية، ومن هذا المنطلق تتضح ضرورة إجراء دراسات علمية ودقيقة لاختيار المشروع المناسب. [2]

التعريف الثاني: يعرف المشروع الاستثماري هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها، كما يمكن اعتباره اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المؤسسة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. [3]

---

[1]نصر الدين بن مسعود، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.CI.BS**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص35.

[2]سعيد نعيمة، بوشنافة احمد، **دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص113.

[3]وليد بن شاعة، علماوي أحمد، بن أوذينة بوحفص، **دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة غرداية،الجزائر، 2019، ص139.

المطلب الثاني :خصائص وأهداف المشاريع الاستثمارية

للمشروع الاستثماري مجموعة من الخصائص والأهداف لكونه النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني وهو أيضا محور الاهتمام الرئيسي للباحثين الاقتصاديين، وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق في هذا المطلب.

الفرع الأول :خصائص المشاريع الاستثمارية

من أهم هذه الخصائص ما يلي: [1]

أ_الغرض :بصفة عامة المشروع يعد بمثابة نشاط يحدث مرة واحدة فقط موجه لتحقيق جملة من النتائج النهائية المرغوب فيها فهو بذلك يكون معقد مما يستدعي تجزئته إلى مهام جزئية يجب تنفيذها لتحقيق أهدافه.

ب_دورة حياة المشروع :يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة، حيث يبدأ ببطي ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل الذروة، ثم تبدأ في الانخفاض شيئا فشيئا حتى تزول عند اكتمال المشروع.

ج_الانفرادية :كل مشروع لديه جملة من الخصائص تميزه عن غيره من المشاريع الأخرى.

د_الصراع أو النزاع :يواجه مدير أي مشروع مجموعة من المواقف تتميز بالصراع أو النزاع ، ومن بين هذه المواقف تنافس المشروعات مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ذاتها على الموارد البشرية والمالية المتاحة، كما يتنافس المشروع مع المشروعات الأخرى داخل المنظمة على الموارد وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشروعات تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية : تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، زيادة المبيعات، تحقيق الاستمرارية والنمو.

هـ_التداخلات :في حالة المنظمة التي تنفذ عدة مشروعات تواجه إدارة المشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ومن هذه الأقسام (التسويق، التمويل، التصنيع) لذلك ينبغي على مدير المشروع أن يمتلك صورة واضحة عن هذه التداخلات في كل مرحلة من مراحل المشروع وبناء علاقات مناسبة مع كل قسم وظيفي منعا للصراع وحدوث الأزمات.

[1] سعيد نعيمة، بوشنافة احمد،مرجع سابق، ص113.

الفرع الثاني :أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر الهدف المراد تحقيقها من المشروعات الاستثمارية النقطة المهمة لانطلاق أي مشروعات، حيث توجد مجموعة من الأهداف وهي أهداف خاصة وعامة، وهي كما يلي: [1]

- **أهداف المشروعات الخاصة** :وتتمثل فيما يلي:
- الهدف من إنشاء هذه المشاريع هو تحقيق الربح .
- صافي الربح في هذه المشاريع هو الفرق بين الإيرادات وتكاليف المشروع.
- التخطيط للربح في هذا النوع من المشاريع يكون على المدى القصير.
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة.
- الاحتفاظ بسمعة حسنة.
- تحسين المركز السوقي.
- تحقيق أكبر قدر من المبيعات.
- كسب سوق خارجي.
- تعظيم الصادرات.
- هدف البقاء والاستمرار.
- **أهداف المشروعات العامة** :تتمثل أهداف هذه المشروعات فيما يلي:
- لا تهتم بالأرباح التجارية المباشرة بالقدر المتوقع.
- تهتم بأهداف تنموية واجتماعية تتمثل في توفير السمع والخدمات بأسعار مناسبة (قد تكون مساوية للتكلفة أو حتى دونها).

[1] كمال مرشدي، **تقييم المشروعات الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية واثره على قيمة المؤسسة –بالاشارة الى AS07دراسة حالة Trefisoudمشروعtoronفي الفترة الممتدة 2009–2020**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص ص14–15.

- توفير فرص العمل.
- توفير النقد الأجنبي.
- المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية.

ويمكن تلخيص مجموعة من أهداف المشاريع الاستثمارية وهي كالتالي: [1]

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج.
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا.
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة.
- ترسيخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من سبع وخدمات ضرورية.
- توفير فرص العمل والقضاء أو تخفيف من نسب البطالة.

المطلب الثالث :أنواع وعناصر المشاريع الاستثمارية

تختلف أنواع المشاريع الاستثمارية باختلاف الحاجة الاقتصاد إليها ومدى تلبيتها لمختلف احتياجات السوق، وأيضا لكنها تتوفر على مجموعة من العناصر المهمة تجعلها الداعم الأساسي للاقتصاد الوطني، وهذا ما سوف نتطرق إليها من أنواع وعناصر المشاريع الاستثمارية في هذا المطلب.

الفرع الأول :أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى أنواع مختلفة، وهي كما يلي: [2]

أ_المشاريع المستقلة:

[1] بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 04،المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص ص189-190.

[2] محمد ساحل، مرجع سابق، ص ص26-27.

تعتبر أن المشروعين B A مستقلان إذا كانت التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني وكذلك إذا كان من الممكن فنيا أن تختار كلا المشروعين أو أحدهما .مثال ذلك : إنشاء مستشفى و إنشاء مدرسة.

ب_المشاريع المكملة :

تعتبر أن المشروعين مكملان إذا نتج عن اختيار أحدهما زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو انخفاض في نفقاته.

مثال ذلك :مقهى أو إنشاء مطعم بداخله مقهى.

- المشاريع المانعة بالتبادل:

تعتبر أن المشروعين A.B مانعين بالتبادل إذا أدى قبول أحدهما إلى رفض المشروع الثاني.

مثال ذلك :إنشاء نفق أو جسر.

الفرع الثاني :عناصر المشاريع الاستثمارية

لابد أن يتكون المشروع الاستثماري من ستة عناصر لا غنى عنها، ويمكن ذكرها فيما يلي: [1]

أ_النشاط الاستثماري :وهو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

ب_المنظم :هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم هو صاحب المشروع، كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع.

ج_السوق :التي يتم فيها تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو خدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري.

د_الربح أو العائد من المشروع :ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي.

[1] علي تطاوي، مبروك يوسفي ، عبد القادر موساوي ،**تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيار VAN دراسة حالة مؤسسة T.I.S.MA ادرار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2015/2014،ص14.

هـ_الاستقلالية النسبية :يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية وذلك حتى يتمتع بشخصية اعتبارية معنوية.

و_المخاطرة :هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية حيث يحتمل كل مشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.

المبحث الثاني :ماهية الاستثمار الفلاحي

يعد الاستثمار الفلاحي من أهم مقومات التنمية الاقتصادية التي اعتمدت عليها الجزائر للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وذلك بعد التراجع الملحوظ لقطاع المحروقات والذي أصبح موضوع محل اهتمام واسع، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار الفلاحي، خصائصه ومتطلباته، وأهمية وأهداف.

المطلب الأول :تعريف الاستثمار الفلاحي

الاستثمار الفلاحي ما هو إلا استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي ممكن؛ وبما يحقق معظمة الربح. .[1]

تعريف أول: الاستثمار الفلاحي هو دمج عوامل الإنتاج الفلاحية (الأرض والعمل ورأس المال) وتشغيلها لأجل إنتاج مواد فلاحية وغذائية لتلبية الطلب المحلي الاستهلاكي، تختلف نتائج الاستثمار الفلاحي باختلاف النظام الاقتصادي المنتهج، ففي الأنظمة الرأسمالية مثال يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي تعظيم الأرباح .أما في النظم الاشتراكية فقد أضيف العائد الاجتماعي إلى جنب العائد الاقتصادي، يختلف الاستثمار الفلاحي عن الاستثمار في القطاعات الأخرى من حيث الشلل و المضمون. [2]

[1] دعاء ممدوح محمد، يحب عبد الرحمن يحي، **التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعية في مصر**، المجلة المصرية البحوث الزراعية، العدد 92، مصر ،2014،ص1177.

[2] مسعود بن جواد، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية واثره على التنمية المحلية بولاية ملية**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022، ص137.

تعريف ثاني: ويعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية (كالأراضي) ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر. [1]

تعريف ثالث: كما يقصد به تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو هما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف فلاحتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، واستخدام الآلات الفلاحية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمى فلاحته، ويشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتنمية الإنتاج الفلاحي تشكل جزءاً هاماً من تنمية الناتج الوطني خاصة في الدول الفلاحية التي لا تزال الفلاحة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الفلاحة هي فلاحة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة. [2]

المطلب الثاني :خصائص ومتطلبات الاستثمار الفلاحي

يبقى الاستثمار الفلاحي من أهم وابرز القطاعات التي لعبت دور مهم وذلك من خلال تحقيق الأمن الغذائي ونمو الاقتصادي وهذا من خلال مجموعة من والمتطلبات، والتي سوف سنتطرق إليه في هذا المطلب.

[1] عيادي فريدة، **دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر –واقع وافاق–**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2020،ص359.

[2] شعباني مجيد، احمد بن خليفة ، **الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة ولاية عين الدفلى"**، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، 2017،ص96.

الفرع الأول :خصائص الاستثمار الفلاحي

يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى، والتي تتمثل فيما يلي: [1]

- اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية.
- الدورة الفلاحية :يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية.
- الدورة المالية :تكون الدورة المالية في الفلاحة الدورة طويلة لا في تمكن للمستثمر من الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.
- المخاطرة :وهذا بسبب دخول العوامل الطبيعية والمناخية.
- التكيف :بحيث نجد فرص التكيف في الاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي.
- صعوبة التمويل الفلاحي :وهذا راجع لقلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفرع الثاني :متطلبات الاستثمار الفلاحي

تتطلب عملية الاستثمار الفلاحي تضافر جملة من المقومات الأساسية تساعد على جعل الاستثمار الزراعي أكثر ربحية وفاعلية بفضل تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وهو ما سنتطرق إليه في العناصر التالية: [2]

أولا :الموارد الطبيعية :وتتمثل في الأرض والمعادن وهي القاعدة الأساسية لتنمية الفلاحية إذ بفضلها يتحقق الإقلاع التنموي الاقتصادي لتحقيق الحاجات الغذائية الأساسية ومنه التحرر من التبعية للخارج والحفاظ على المقدرات المالية للدولة وأداة للحفاظ على السيادة الوطنية بمفهومها الواسع .

أ_الأراضي الفلاحية :تتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين% 5.16 و% 8.17 من إجمالي مساحة الجزائر، وتسعى الحكومة لحمايتها بنصوص قانونية تجرم كل اعتداء عليها

[1] عيادي فريدة، مرجع سابق، ص360.

[2] رميسة شطي، عبد المالك مزيان،**الاستثمار الفلاحي بين متطلبات التنمية المحلية وصلاحيات الجامعات المحلية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص109-110.

وتحويلها عن طبيعتها وتحاول أن توسعها من خلال استعمال الوسائل العصرية للفلاحة والري ناهيك عن برامج مكافحة التصحر .

فالأراضي الفلاحية تسمح :

- بإنتاج مختلف المحاصيل وبتربية الحيوانات .
- زيادة اليد العاملة الفلاحية مما يقلل نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية للهضاب العليا التي تشهد كغيرها من المناطق ارتفاع معتبر في ضعف مناصب الشغل حماية الثروة الحيوانية لاتساع رقعة الرعي .

ب_الموارد المائية :يتفق الجميع بأن الماء عنصر الحياة، والمياه عنصر حيوي وأساسي في عملية التنمية الفلاحية في الجزائر، ونظرا لأهميته فكلما توفرت الموارد المالية كانت هناك فرصة أكبر لتحقيق زيادة الإنتاج الفلاحي وتنوعه وقد أدركت الحكومات هذه الأهمية فأعدت الكثير من المخططات والسياسة المائية لاستغلال الموارد المائية بفعالية وعقلانية مع الحفاظ على المياه الجوفية كبديل استراتيجي، حيث تعمل على إنشاء السدود للمساعدة في بعث وزيادة المساحات الزراعية وكذلك التشجيع على الطرق العصرية للسقي لتحقيق الفعالية وترشيد استهلاك الماء، ناهيك من بناء محطات معالجة المياه البحر وتوفير جزء منها للري الفلاحي، مع العمل على تكثيف الفلاحة في المناطق التي تعرف تهاطل غزير لأمطار على غرار منطقة متيجة والسواحل .

ثانيا –الموارد البشرية :مهما تطورت وسائل الإنتاج لا يمكن الاستغناء على المورد البشري الذي يبقي الفاعل الأساسي في الفلاحة لذا يتطلب تحسين أداء العمل الفلاحي من خلال عمليات التكوين والتأهيل المستمر لان نتائج البحوث العلمية في المجال الزراعي متجددة، وهو ما تسعى إليه الحكومة من خلال فتح معاهد فلاحة والتشجيع على التكوين فيها وأكثر من ذلك انتهجت سياسة أكثر انفتاحيه من خلال التنقل إلى المزارع وتنظيم أيام تحسيسية وتكوينية لفائدة الفلاحين حول آخر الطرق المبتكرة في المجال الزراعي، والاستعانة بعمال مكونين في تسيير وتقسيم المشاريع الفلاحية، أما المستثمرين فيكون تكوينهم مرتبط بقدرات الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، وبالنسبة للتقنيين ومساعدين التقنيين يكون تكوينهم في مجال زراعة الحبوب، الفلاحة الجبلية والصحراوية الإنتاج الحيواني واستخدام المبيدات الفلاحة العامة حماية للغابات.

وتوجد متطلبات أخرى للاستثمار الفلاحي من بينها: [1]

- أن توفر الأراضي الصالحة الفلاحة والعاملة عنصر أساسي للاستثمار الفلاحي وتعتمد على الثروة الحيوانية التي تحتاج اهتمام أكثر على عدة أصعدة، كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
- توفير الإمكانيات الضرورية والاستفادة منها كموارد المياه الموجودة والعمل على تنميتها.
- اختيار موقع المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي وكذا الجودة الاقتصادية لجلب المستثمرين محليا وإقليميا.
- إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من بين متطلبات الاستثمار الفلاحي فهو مرتبط بتحديد مشاريع استثمارية فلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات وهو ما يمكن من خلق توازن بين الأقاليم في القارة الواحد.
- استخدام التقنية مهمة في الاستثمار الفلاحي وذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي ويتضمن مفهوم التقنية مدخرات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات الأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والحصاد بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض كتوفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات عن ظروف الفلاحة وتقديم القروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين وتسهيل مصادر الحصول عليها .
- خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكن الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتخفيض تكاليف النقل، التخزين وإلغاء الاحتكار وهذا كله لرفع الإنتاجية الفلاحية والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

[1] وهيبة سراج، اسماء ناويس،**دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، الجزائر، 2022، ص103.

المطلب الثالث :أهمية وأهداف الاستثمار الفلاحي

حقق الاستثمار الفلاحي مجموعة الأهداف للقطاع الفلاحي والتي لها الدور الكبير في تطوير التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الذاتي من خلال أهميته البالغة في هذا القطاع، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول :أهمية الاستثمار الفلاحي

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها: [1]

- تحسين أداء و فعالية القطاع الفلاحي وإقامة مشاريع فلاحية جديدة .
- رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .
- الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الفلاحية .
- زيادة القدرة التنافسية الفلاحية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال حمل الواردات الفلاحية.
- زيادة الإنتاج الفلاحي كما ونوعا حتى يستطيع تغطية الاستهلاك المتزايد للمحاصيل الفلاحية.
- زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضال عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم.
- الحد من هجرة الفلاحين إلى المدينة من خلال إنشاء وبناء القرى العصرية.
- إنشاء طرق جديدة تربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك.
- بناء مراكز صحية جديدة ومؤسسات تعليمية في تلك المناطق.
- رفع نسبة تصدير المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذلك يتم توسيع حجم التبادل.

[1] سهيلة مصطفى، **الاستثمارالفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، اطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة أعمال وتجارة دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017،ص31.

- الاستثمار الفلاحي يعين ولادة جديدة لمفصل اقتصادي فلاحي حيوي مهم.
- استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها.
- إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية إستراتيجية مهمة.

الفرع الثاني :أهداف الاستثمار الفلاحي

يتحدد هدف الاستثمار الفلاحي في معظم المجتمعات في السعي إلى بلوغ الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .وكذا: [1]

- تنمية الموارد الطبيعية للاستغلال الأمثل لها.
- رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، وتعظيم القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي.
- تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال الموارد المائية والإنتاج الفلاحي النباتي.
- تحقيق التنمية الريفية المتوازنة في البلاد كافة تشجيعا للاستقرار في الريف.
- توجيه الفلاحة والإنتاج الحيواني لزيادة الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي.
- تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع الفلاحي وتفعيل قوانين ونظم استخدامات الأراضي الفلاحية وتشجيع البحث في مجالات استخدامات الأراضي والمياه والإنتاج النباتي والثروة الحيواني والسمكية.
- تطوير وتشجيع الفلاحة المختلفة لزيادة الإنتاج الحيواني ومنتجات الحياة البرية وزيادة مساهمتها في الصادرات والمحافظة على السلالة القومية النباتية والحيوانية.
- ترقية الفهم والوعي الاقتصادي لدى منتجي الثروة الحيوانية وتنمية وتطوير قطاع الألبان لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير قطاع الأسماك بتوسيع قاعدة الاستفحال السلمي بأنماطه المختلفة في الولايات ذات الميزة النسبية.

[1] مسعود بن جواد، مرجع سابق، ص138.

الشكل رقم 03 :أهداف الاستثمار الفلاحي[1]

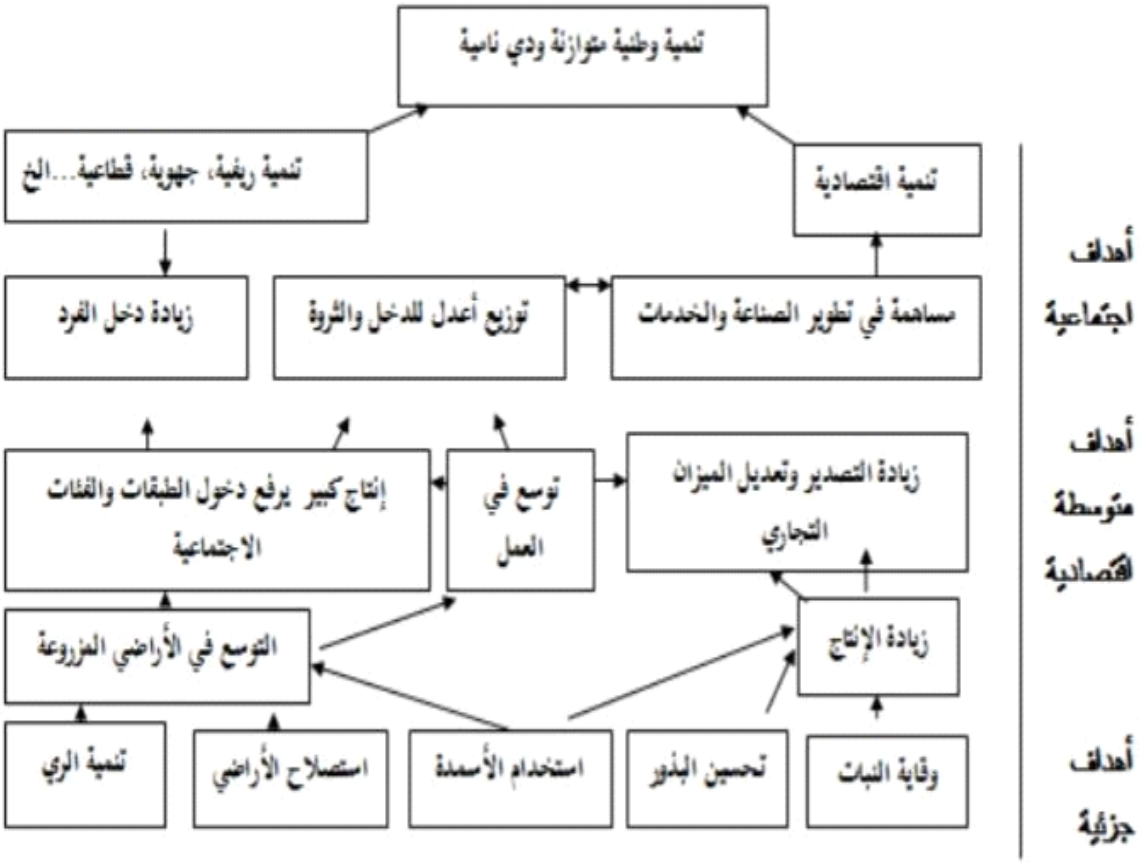

يبين الشكل أعلاه أن الاستثمار في وقاية النباتات يؤدي لتنمية وطنية كهدف كلي، وأن الاستثمار في تحسين البذور يمكن من تحقيق نفس الهدف، وإن هدف الاستثمار تحقيق التدفق النقدي الحاصل من عملية التحسين .كما يلاحظ على نوع التنمية الزراعية المنبثقة عن الاستثمار الزراعي دينامكيتها، بحيث أن استخدام البذور ليس هدفا في حد ذاته وإنما يحدث أثار على مستوى الإنتاجية التي لم تكن محددة مسبقا، ومنه فالأثر الذي تحدثه البذور قد يتجاوز الأثر الذي خطط له أو حدد كهدف ومنه فالأثر توسعي .وعليه يمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الاستثمارية

[1] حوتية عمر، سعيج مونيرة، **تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 02، العدد 07، الجزائر، 2018، ص190

الزراعية من خلال :أهداف المستوى الأدنى :وهي البرنامج؛ أهداف المستوى المتوسط :وهي السياسة؛ أهداف المستوى الأعلى وهي الخطة. [1]

المبحث الثالث :ماهية تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر

يعد تمويل المشروعات الفلاحية من أهل الأشياء التي اهتمت بها الجزائر بعد الاستقلال حيث أنها وفرت كل السبل القانونية من خلال وضع أرضية قانونية تهتم وتحمي هذا النوع من تمويل وأيضا الاقتصادية من خلال مجموعة واسعة من المصادر المؤسسات المالية والشبابية لدعم وتمويل المشاريع الفلاحية، حيث في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية المشروعات الفلاحية في الجزائر، وأيضا مصادر ومؤسسات التمويل، وأيضا آليات التمويل البنكي الحديثة للمشروعات الفلاحية في الجزائر.

المطلب الأول :ماهية المشروعات الفلاحية في الجزائر

هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي .كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفالحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة. [2]

ويتمثل في الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسعت الطاقة الحالية للمشروع، كاقتناء الآلات وتجهيزات المواشي واستصلاح الأراضي وإقامة الهياكل الأساسية للإنتاج، وما إليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالية في المزرعة.

ومن وجهة نظر المشرع الجزائري يعتبر الاستثمار حصيلة ثلاث نشاطات وهي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.
- تحديد التجهيزات الموجودة المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة.

[1] نفس المرجع، ص190.

[2] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية،**واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020،ص835.

- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المواجهة للإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قد جمع بين مفهوم الاستثمار في النظرية الرأسمالية من حيث مصروف يقوم به رب العمل كي يحفظ أو يطور جهازه الإنتاجي، وبين المفهوم التراكم في النظرية الماركسية من حيث هو تحويل جزء من فائض الإنتاج الاجتماعي إلى قوى جديدة. [1]

المطلب الثاني :مصادر ومؤسسات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر

تعددت مصادر ومؤسسات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر من خلال مجموعة واسعة من سبل الدعم وذلك عن طريق الدعم من خلال المؤسسات المالية، وأيضا من خلال مؤسسات دعم وتشغيل الشباب وكل هذا في سبيل تطوير قطاع الفلاحي، وهو ما سوف نتطرق إليه في لهذا المطلب.

الفرع الأول :الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية

أولا :الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 بموجب الأمر رقم-72 64المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 هدفه هو حماية الأملاك وأهالي المناطق الريفية والنشاطات المتعلقة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد، الضمان الاجتماعي الفلاحي) وذلك على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء وتم إنشاؤه عن طريق إدماج كل من الصندوق المركز لإعادة تامين التعاونيات الفلاحية المنشأة 1909 وصندوق (http ://cnma.Dz) التعاون الفلاحي للتقاعد المنشأ عام 1958 والصندوق المركز للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأة عام 1949. وبموجب المرسوم الوزاري رقم 97/95 الصادر في 23 جويلية 1995 ،عرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بأنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وبتاريخ 26 جوان 1997 منح الاعتماد والترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بإنشاء فرع للتعاون الفلاحي متخصص في القرض الإيجار والذي سمي" بالشركة

[1] احمد نافع دبار ،محمد الامين شباح،محمد البشير العمامرة، **اليات تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية دراسة تطبيقية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2020/2019، ص48.

الجزائرية للإيجار الاعتماد للمنقولات ."وبموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 273/99 الصادر في 30نوفمبر 1999 تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وبموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 05/02 المؤرخ في مارس 05 مارس2005 ، تم منح الاعتماد لتأسيس فرع بنك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شركة ذات أسهم، وبهذا أصبح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إضافة إلى نشاطات التأمين فرعني جديدين ومتمثلين في :فرع بنك شركة ذات أسهم وفرع مؤسسة السلام المتخصصة في قرض الإيجار. .[1]

ثانيا :الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (التمويل التأجيري للقطاع الفلاحي)

تأسست الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (SALEM) طبقا لأحكام الأمر رقم-09 96المتعلق بالاعتماد الإيجاري المؤرخ في 03/07/1996 والمتعلق بكيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 97-03 ،حيث حدد رأسمالها بـ 65.1 مليار دينار جزائري بحيث يعود 01 مليار دينار جزائري للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و 650مليون دج من طرف بنك الفالحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وقد تم إنشاء هذه الشركة بهدف ترقية الاستثمارات الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني :الدعم الفلاحي في إطار مؤسسات دعم تشغيل الشباب

في إطار دعم المشروعات الفلاحية سعت الدولة الجزائرية إلى توفير كل سبل الدعم وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات لدعم الشباب في تطوير المجال الفلاحي

.

أولا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

[1]بوراس فاطمة، محفوظ مراد،**اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيفي تفعيل التأمينالفلاحيبالجزائردراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت–**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021، ص ص155-156.

نص هذا القانون الجديد رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار في الفصل الخامس في المادة 26 والتي أعطت تعريف للوكالة بأنها" :مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."[1]

ثانيا :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، من خلال إنشاء و/أو توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996، مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل والية من واليات الوطن، حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، وفي السداسي الثاني من سنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني، لذلك فهي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني، تتمثل استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبذلك فإن منح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب يقوم على ضوابط السن، عدم الشغل والتأهيل. [2]

وتهدف هذه الوكالة إلى: [3]

- تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توقيع الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار وحيد لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها موزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك تهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.

---

[1] المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية لاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت 2016.

[2] فوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسةميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة"**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008 ،ص 130.

[3] خروبي ياسمينة، **النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الاستثمار**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة حمه لخضر، الوادي،2017، ص606.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار.
- الرقابة والإشراف على المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

ثالثا :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

دفعت الخصوصية التي يتميز بها أغلب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدمي بالحكومة الجزائرية إلى استحداث هيئة جديدة أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيق كتسمية لها، حيث تم إنشائها بموجب الأمر رقم 14-96 المؤرخ في24جويلية 1996 بتحدث هيئة ذات طاب ع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تم تحديد الشروط المطلوبة لإمكانية استفادة الشاب أصاحب المشروع الاستثمارية من الإعانة التي يمنحها هذا الجهاز. [1]

رابعا :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في جويلية 1994 ،تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94/ 1 المؤرخ في 11 ماي 1994 م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية،. يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهب عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 عام، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، وتعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من

[1] بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15 – 16 نوفمبر 2011، ص18.

انجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشب إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJقرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع. [1]

المطلب الثالث :آليات التمويل البنكي الحديثة للمشروعات الفلاحية في الجزائر

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح القروض، التي يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن بين القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهي قرض الرفيق وقرض التحدي

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة الهيكلة التي تبعتها الجزائر بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس1982 ، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والصناعات الزراعية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها، ويقدم بنك الفالحة والتنمية الريفية مجموعة من القروض المدعومة من طرف الدول،[2] وسوف نتطرق إلى أهم هذه القروض.

أولا :التمويل بواسطة قرض الرفيق: [3]

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ05 أوت.2008

ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

- يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التأمين وضمانات شخصية).

-مزايا قرض الرفيق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

---

[1]اوبختي نصيرة، بوجنان توفيق،**دور المرافقةالمقاولاتية في انشاءالمؤسسات الصغيرة في الجزائردراسة حالةالصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC ولاية تلمسان**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، المركز الجامعي مغنية، 2020، ص ص367-368.

[2]بوهلال محمد، مرجع سابق، ص ص96-97.

[3]نبيلة طوطو، سارة دربال، **دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة خلال الفترة (2010-2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022/2021، ص ص43-44.

يتميز قرض الرفيق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من المميزات منها:

- لا يشترط في هذا النوع من القرض علي الفالح تقديم مساهمة شخصية.
- تقديم الدولة دعم على معدلات الفائدة نسبة100% حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقة لمعدلات الفائدة والمقدرة ب 5.5% من حجم القرض.
- هو قرض صالح لمدة سنتين.

ثانيا :قرص التحدي

يعتبر قرض التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهو قرض استثماري يكون طويل ومتوسط الأجل وهو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتربية المواشي واستصلاح الأراضي الفلاحية الموجودة، سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة. [1]

ثالثا :تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن طريق القرص الفلاحي الايجاري

هو صيغة من صيغ الدعم التي تقدم للمشروعات الفلاحية، حيث سنعرضها فيما يلي:[2]

- **تعريف التمويل الايجاري الفلاحي** :تعرف الوكالة البنكية" بدر "القرض الايجاري على أنه : علاقة مالية وتجارية بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار التأجير أو كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروعات الاستثمارية كما يعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب القرض (المقترض) من اجل الاستفادة من المعدات والتجهيزات التي تندرج في تجسيد المشروعات المريحة.
- **المستفيدون من القرض الايجاري البنكي** :هذا الدعم المالي المخصص من طرف المصالح البنكية لكل المتعاملين الاقتصاديون الذين ينشطون في مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية المريحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية.

---

[1] نفس المرجع، ص44.

[2] جريدي كمال، سلبي عماد الدين، **التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية في الجزائر دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADRوكالة التبسة 488 للمشروعات الفلاحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد بنكي ونقدي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022/2021، ص_ص51-52.

- **أنواع القرض الايجاري البنكي** :ويتخذ هذا النوع أشكال وأنواع عديدة تذكر منها:

أ_التأجير ثم البيع :تقوم المؤسسة المؤجرة بتملك الأصل حتى يتم سداد الأقساط الإيجار من طرف المستأجر بالكامل والتي بدورها تغطي قيمة الأصل وأتعاب المؤجر.

ب_التأجير الخدمة (الاستئجار التشغيلي) :يلتزم من خلاله مالك الأصل صيانة وخدمات الأصل المؤجر، ويكون لفترة قصيرة نسبيا عادة اقل من الحياة الإنتاجية للأصول، كما تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يمكن توقيف عملية الاستئجار قبل انتهاء الفترة المتفق عليها.

ج_التأجير التمويل :هو الاستئجار الذي لا يلزم مالك الأصل بخدمات الصيانة ولا يمكن إيقاف عملية استئجاره من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

- **الشروط العامة للقرض الايجاري** :من خلال تحديد شروط وكيفيات إيجار العتاد الاستعمال المهني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المتجر الذي يخضع لنصوص الأمر 09-96 المؤرخ في 10جانفي 1996 المتعلقة بالاعتماد الايجاري يتحدد موضوع العقد.
- التوافق على شروط الإيجار.
- التشديد مسبقا.
- مدة العقد.
- اقتناء وضمان وتسليم واستلام العتاد.
- المبلغ وطريقة الدفع بدل الإيجار.
- مادية العتاد.
- التناول عن العتاد.
- استغلال وصيانة العتاد.

خلاصة الفصل

وفي الأخير نستنتج أن الدور الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في تمويل الاستثمار الفلاحي هو تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك هام جدا لاقتصاد أي دولة مهما كانت، وعلى هذا الأساس ومنذ الاستقلال حيث سعت الدول الجزائرية من خلال مختلف السبل التي وفرتها :

- ✓ تأميم للأراضي وتشجيع على السكن الريفي
- ✓ سياسات التمويل التي انتهجتها من خلال مختلف المؤسسات المالية الحكومية، وأيضا المؤسسات التشغيل بمختلف أنواعها،
- ✓ ولا ننسى أيضا أهم طرف وهم البنوك التجارية وما توفره من قروض للمهتمين بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه ومنح مختلف التسهيلات لذلك.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ خنشلة ـ

تمهيد:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع بالاستقلال في التسيير، فهو يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال الموقعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرفه.

ويعد البنك من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا لامتلاكه فروعا في جميع الولايات، ونظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، من خلال مبحثين:

المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة

المبحث الثاني: تقييم مساهمة بنك الفلاحة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى، وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تسعى إلى التحسين العلاقات مع الزبائن، الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية، وكذلك التقلبات الناتجة عن تغير هياكل التنظيم البنكي، كما يهدف إلى تحسين مردوديته، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها، كالقروض واقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على البنك الفلاحة والتنمية الريفية باستعراض، نشأته ومفهومه والهيكل التنظيمي له، ومختلف المهام التي أوكلت إليه، ومعرفة بعض القروض التي يقوم بتمويلها.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبارة عن مؤسسة اقتصادية ومالية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقوم بتمويل مختلف المشاريع بشتى أنواعها، بهدف تحقيق الربح.

وقد قسمنا هذا المطالب إلى فرعين لتوضيح ما يلي الفرع الأول يضم نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره بصفة عامة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والفرع الثاني يتمثل في مختلف مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره[1]

لقد كان البنك الوطني الجزائري هو المسؤول عن تمويل مختلف الأنشطة، ومن بينها القطاع الفلاحي، وبسبب ازدياد حاجات الإنسان المستمرة للقطاع الفلاحي أدى إلى ظهور نقصا وعجزا ملموسا من قبل البنك الوطني، مما دفع بالضرورة إلىإنشاء بنك آخر تمنح له هذه المهمة بدلا عن البنك الوطني الجزائري.

وعلى ذلك أسس بنك اخذ اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم 106/82 بتاريخ 31مارس 1982، بعد إعادة الهيكلة المالية التنظيمية للقطاع المصرفي، من اجل تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والصناعي والري والصيد البحري.

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، يهدف أساسا إلي تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية الحرفية، الصناعية، وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية.(وثائق مستلمة من البنك)

غير انه وفي الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا بشكل مطلق فيما به من المهام، بل تعداها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية، فهم بذلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبذلك توسعت دائرة أعماله ودفعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وميكانيزمات اقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في آلية من حيث العرض والطلب والقدرة على المنافسة.

وتطبيقا للقانون رقم 01/88 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية إضافة إلى المرسوم رقم 101/88 المؤرخ في 16 ماي 1988، تم تحويل بنك بدر إلى شركة مساهمة إثر التحولات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهم عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد بدا بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره مليارين مليون دينار جزائري وصل حاليا إلىالرأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري.

لقد اخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسية إعادة الهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي.

وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري وعدد فروعها سنة 1985 إلى 185 فرعا و29 مديرية جمهورية، وتتطور إلىأصبحرأس مالها مليارين ومائتي مليون دينار جزائري (22000.000.00دج) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاتها 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية سنة 2012 وراسماله33000.000.000.00دج حيث يشغل بالبنك أكثر من 7000 عامل مابين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلتها لبشرية صنف هذا في القاموس مجلة البنك (ط 2001) في المركز الأول في تريب البنوك الجزائرية.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 39 فرع موزعة عبر مختلف ولايات الوطن حيث كل فرع يضم وكالات تابعة له وتبلغ حاليا 290 وكالة وبهذا يكون البنك قد انتهج سياسة اللامركزية، حيث

أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في مجال منح القروض إلا في حدود معينة أين يتم اتخاذ القرار على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة[1]

بنك البدر هو هيئة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكذا بالاستقلال في التسيير، كمالا يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضهاإلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة، كما يمكنه استثمار رأس المال وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن عملياته المالية و باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدرة 33 مليار دينار منذ تأسيسها كما يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 286 وكالة محلية للاستغلال و 38 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني كما أن موارده البشرية تتجاوز 7000 شخص أي أكبر تعداد بشري مقارنة بالبنوك الأخرى

المطلب الثاني:مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[2]

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة المهام الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والهيكل التنظيمي

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تلخيص مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها، عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته.
- معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي.
- فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- تشجيع وترقية الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك
[2] معلومات مقدمة من طرف البنك

- قبول الودائع ومنح القروض

❖ أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل فيما يلي:

- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- ✓ الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف.
- ✓ حسن نوعية وجودة الخدمات.
- ✓ تطوير المنتجات الزراعية، الغذائية والصناعية، وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة.
- ✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعد الهيكل التنظيمي أحد الداعمات الأساسية في تكوين أي منشأة حيث ارتأينا تقديم مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة كما يلي:

1- مديرية الوكالة: وتضم

1-1 مدير الوكالة: مدير تنفيذي مسؤول عن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بتطوير البنك والقيام بشكل مناسب وفعال بمهام البنك التي تحددها له الإدارة العامة، ويترأس لجنة قروض الوكالة، كما يقوم بالمراقبة والمصادقة على مختلف الملفات المتداولة على مستوى البنك

1-2 السكرتارية: مهمتها مساعدة مدير الوكالة على أداء مهامه كما تعمل على استقبال بريد العملاء واستقبال المكالمات الهاتفية

2-2نائب مدير الوكالة: يقوم بمساعدة المدير في مختلف مهامه كما أنه يخلفه في حالة غيابه

2- المكتب الأمامي: وهو الجهة التي يستقبل فيها البنك عملائه ويتكون من:

1-2 المشرف: مسؤول على الإشراف على أعمال المكتب الأمامي لضمان التنسيق بينه وبين المكتب الخلفي ويعمل على الحرص على استقبال وتوجيه العملاء، وضمان الانضباط ومساعدة المستشارين والمكلفين بالزبائن في انجاز مهامهم

2-2 الخدمات الشخصية: وتضم كل من:

- **مستشار العملاء:** وهو الذي يقوم بتقديم مختلف الاستشارات للعميل فيما يخص التشخيص والتقييم المتعلقان بتحديد الفرص والمخاطر السوقية.
- **المكلف بالعملاء:** وهو المسؤول عن تنفيذ مختلف العمليات لعملائه والقيام بأي عملية بنكية إضافة إلى بيع المنتجات المالية والتأكد من جميع الوثائق المطلوبة من العميل كما يعمل على الترويج لمختلف المنتجات البنكية المتاحة والمتوفرة على مستوى البنك.

3- فضاء الخدمات الحرة: يضم مجموعة الوسائل المادية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه للاستخدام الشخصي لها وهذا لتمكينهم من تنفيذ بعض عمليات تفقد حساباتهم، حيث يضم هذا الفضاء:

1-3 تفقد الحسابات عن طريق الحاسوب الالكتروني: ويتم هذا عن طريق استخدام رمز سري وتمكن هذه الخاصية من طبع بيانات الحسابات كما يوفر فضاء الخدمة الحرة خدمة تقديم الشيكات والحصول عن معلومات عامة من البنك.

2-3 الصندوق الرئيسي: غرفة في الوكالة لتمكين عملاء البنك من تنفيذ الإيداعات والقيام بعمليات السحب بكل سرية وأمان، كما يعمل على تزويد الصناديق الآلية بالمكتب بالأموال التي تحتاجها.

3-3 أعوان الاتصال: وهم الذين يشكلون حلقة الربط والقناة الأساسية بين المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية وذلك عن طريق تبادل الوثائق والمعلومات وهذا كله لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن إلى المكتب الخلفي.

4-المكتب الخلفي: هو امتداد للمكتب الأمامي يقوم بتنفيذ مختلف العمليات البنكية ويتكون من:

1-4 المشرف: مكلف بالإشراف ومراقبة نشاطات المكتب الخلفي، وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه وتوزيع العمل داخل المكتب، يعمل على توجيه الموظفين فيما يخص انجاز مهامهم.

2-4 المكلف بالقروض: يهتم بدراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة للعملاء في ضوء المعايير الاقتصادية والمالية إضافة إلى معايير أخرى يحددها البنك كما يقوم المكلف بالقروض بمتابعة سداد القرض.

3-4 المكلف بالتحويلات: وهو الذي يقوم بإجراء مختلف التحويلات من حساب لأخر وذلك لصالح عملاء البنك كما يهتم بمتابعة تسير حسابات الخزينة، ومراقبة التنفيذ الحسن للتحويلات الآلية.

4-4 المكلف بالمقاصة:وهو الذي يتولى عمليات المقاصة أول عمليات التبادلات المباشرة مع البنوك وفحص انتظام الأرصدة وحجزها، تنفيذ المقاصة والتسوية اليومية للأرصدة.

5-4 المكلف بالمحفظة: وهو المسؤول عن تلقي الأرصدة في إطار الاتفاق فيما بين البنوك.

6-4 المكلف بعمليات التجارة الخارجية: مختص بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتماداتالمستندية أو خطابات الاعتماد والقيام بعمليات التوظيف المصرفي لمختلف التحويلات المالية من والى الخارج.

7-4 المكلف القانوني: وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات البنكية والدفاع عن مصالح البنك ومتابعة القضايا والتأكد من الضمانات المقدمة في مجال القروض وتطبيق الشروط المنصوص عليها إضافة إلى مراقبة ملفات الميراث التي يقدمها الورثة للمكلفين بالزبائن، كما يعمل على تشكيل ملفات النزاعات لاسترداد الديون بكل الوسائل القانونية.

8-4 المكلف بالمحاسبة والمراقبة: وهو الذي يهتم بأمن الأرشيف والمراقبة الداخلية ومختلف المهام المحاسبة الخاصة بالوكالة.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة خنشلة- على الشكل التالي:

الشكل رقم 04:الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة[1]

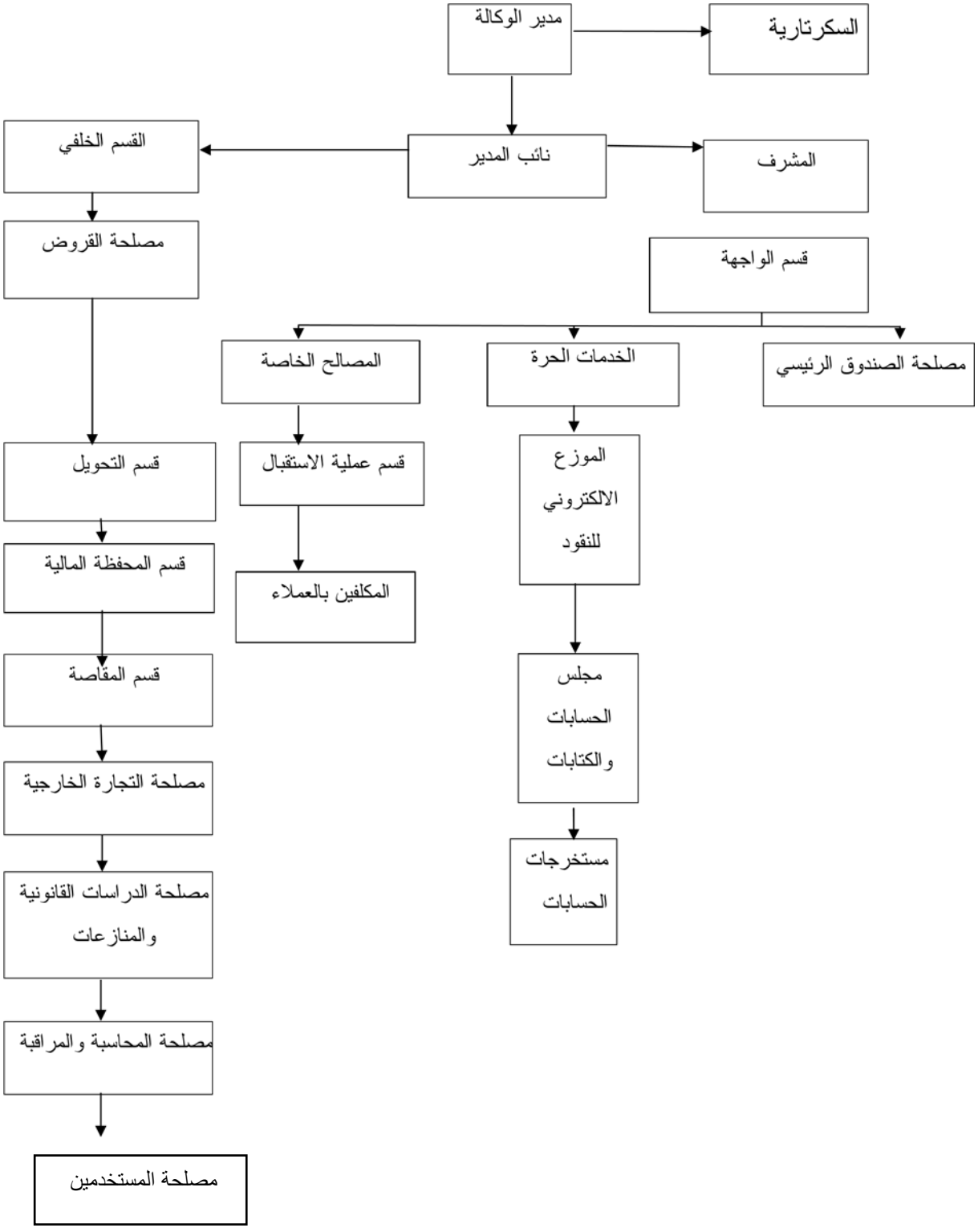

[1] مصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خنشلة

المطلب الثالث: سير عملية القروض والضمانات المشروطة من طرف البنك[1]

أولا سير عملية القروض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، الاجتماعية تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1. **مرحلة الاستقبال:** حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-1- استلام الملف: يتكون الملف مما يلي:

- ✓ إذا كان المقترض شخصا معنويا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

-طلب خطي

-نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)

-وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.

-شهادة العمل أو شهادات أخرى

-دراسة تقنية أو اقتصادية للمشروع

- ✓ أما إذا كان المقترض شخص معنوي(مؤسسة) فاهم الوثائق المطلوبة هي:

-طلب خطي

-نسخة من السجل التجاري مصادق عليه

-عقد الملكية أوالإيجار لمحل المشروع

-رقم التسجيل في إدارة الضرائب مع ضرورة وجود 3 نسخ من الملف حيث:

1) نسخة للمكلفين بالقروض.

2)نسخة بالمجمع الجهوي للأشغال

3) نسخة للإدارة العامة.

1-2- التحقيق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

1-3-تسليم ورقة لطلب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

2-مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفق ما يلي:

2-1-قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض(اقتصادية، مالية).

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك

2-2- دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)

2-3- تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

2-4- تحديد قيمة القرض:

-إذا كان المبلغ اقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

-إذا كان المبلغ محصور مابين 2500000دج و50000000دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

-إذا كان المبلغ أكبر تماما من 50000000دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

-قرض متوسط أو طويلالأجل يدفع 10000دج

-قرض قصير الأجل يدفع 200دج

3- مرحلة اتخاذ القرار:

3-1- حالة رفض الملف: يعاد الملف لصاحبه

3-2- حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل

ثانيا: الضمانات المشروطة من قبل البنك

- تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- الضمانات الحقيقة: تضم ما يلي:

1-1- الرهون العقارية: وثائقها عقود الملكية، شهادات سلبية، تقرير خبرة من اجل تحديد القيمة الحالية للعقار من قبل خبير متعاقد البنك.

1-2-الرهون المنقولة: وثائق تثبت ملكية المنقول وتقرير الخبرة.

2-الضمانات الشخصية: تكون في شكل كفالات، بحيث الشخص المفوض بالكلفة على الشخص الآخر يملك على الأقل سجل تجاري.

3-الضمانات المالية:تتمثل في الأوراق المالية، مثل السندات الصندوق أو رهن الأسهم.

المبحث الثاني: تقييم مساهمة بنك الفلاحة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية الجزائرية المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، وقد لعب البنك دورا هاما في دعم وتطوير القطاع الفلاحي من خلال تقديم مختلف المنتجات والخدمات التمويلية.

المطلب الأول: السياسات المتبعة لمنح القروض

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة، تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية، التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

الفرع الأول: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القروض

حتى يتم منح القروض من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق التي تكون الملف الانتمائي المقدم.

1- الشروط اللازمة لمنح القروض

هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من اجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

أ-أهلية الزبون: يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

ب – سمعة العميل:إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية، أوأن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد عللا ذلك.

ج – القدرة المالية:إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة بنك البدر محددة بنسبة 70 %لأي مشروع

د- خدمة الاقتصاد: يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

ه- خدمة المجتمع: وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم أضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع

أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

و- الدراسة المالية: تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لان قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها، وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب، وكذا مختلف الوثائق

2. الوثائق الازمة لمنح القروض:

مهما كان نوع القرض فان البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك، وعموما فان الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي بشرح موضوع القرض.
- -السجل التجاري أو نسخة مصادقة عليها.
- -شهادة الإعفاء من الضرائب.
- عقد الملكية أوالإيجار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع
- شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة، بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.
- وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى، قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف طلب القرض، كمحضر مداولات الشركاء باستمرار النشاط في حالة التعرض إلى الخسائر متجددة مسجلة في آخرسنة نشاط، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

الفرع الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل البنك

تمثل خطوات منح القرض وكذا متابعته، الحلقة الدائرية تسير عملية الإقراض، والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع البنك، قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض، الذي يطلب وينتهي بتسديد المقترض لأخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، تتخلل هذه الحلقة مجموعة من الخطوات يمكن تصنيفها إلى:

1- خطوات منح القرض:

عادة ما تتم عملية منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الخطوات الأساسية التالية:

أ-اتصال المقرض بالبنك: تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض، الزبون والبنك، حيث يحصل الزبون خلالها على أهموأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فان بنك يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا بمبادئه السابق ذكرها.

ب- تقديم ملف القرض:بعد اطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها، يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضا، إضافة إلى وثائق أخرى حسب نوع قرضه.

ج –الدراسة التحليلية للملف: حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض، وكذا التأكد من مصداقية وموضوعية الدراسة التقنية الاقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها، بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

د – الزيارة الميدانية: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض، وذلك رفقة عمال من مصلحة العقارات، ويتم في الأخير إعداد " محضر معاينة " والذي يعد أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

ه – عرض الملف على لجنة القرض:يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر معاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد " محضر لجنة القرض " الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القروض والضمانات المقدمة، لكي يتم إصدار القرض والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي البنك بالإيجاب أو السلب على تمويل المشروع أو عدم تمويله، وهنا نميز حالتين:

- **الرفض**: رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض
- **القبول**: إذا كان مبلغ القرض يدخل ضمن إطار سقف الإقراض المحدد بلجنة، فأن مثول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتضمن

ترخيصا لمنح القروض، ويتمثل قيمة القرض الممنوح مدة امتلاك الضمانات، التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف تحديد الوكالة بتفويض من قبل رئيس المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء وعلى هذا الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض أحيانا، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الترخيص وكذا تلك المدرجة في الطلب وتختلف آجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

2 – خطوات متابعة القرض: تعد عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة، لضمان البنك حقه في أجلها المحدد، وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة، ومساعدة العميل توجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامه بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك البدر الخطوات التالية:

أ – فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك، وكذا المعلومات الشخصية الهامة

ب – تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض، وكذا تبيين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا.

ج – متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها، وبالتالي ضمان أموال البنك

د –إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها، لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير.

ه –إعداد جدول امتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة و فائدة، و كذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعمل الذي يجب أن يلتزم به، حيث يقوم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمته قبل 15 يوم من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، و في حالة عدم التسديد بعد 03 أيام، يرسل له البنك إنذار بدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة التأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه، فان البنك يقوم بإلغاء جدول الامتلاك، ومطالبة العميل بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد و غرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فان البنك يلجأ إلى القضاء، كحل أخير لضمان حقوقه.

الشكل التالي يمثل الية منح القرض من طرف الوكالة:

الشكل رقم 05: آلية منح القرض في وكالة خنشلة[1]

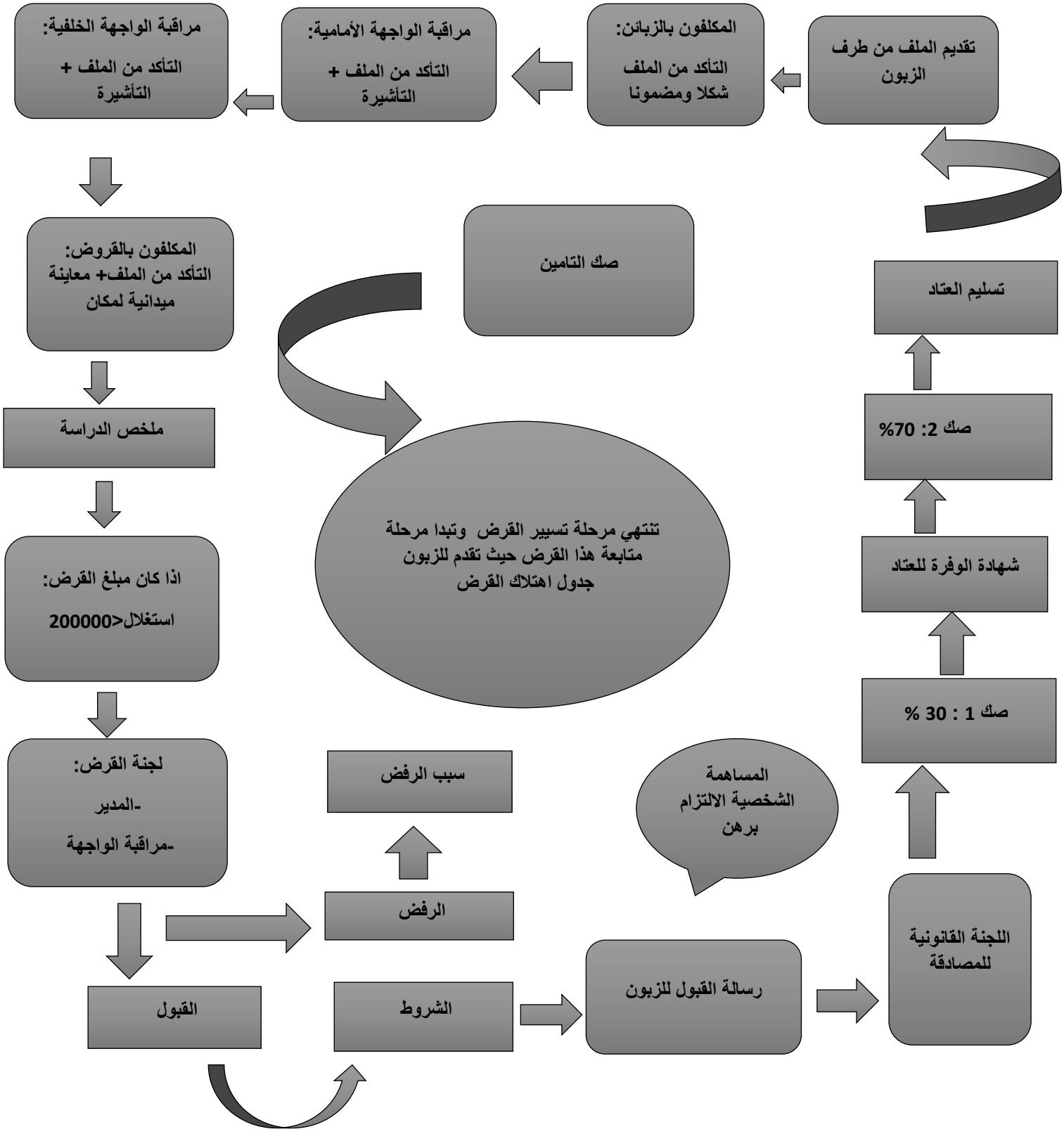

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالةBADR

تختلف أساليب تمويل الاستثمارات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وكالة بنكية إلى أخرى، من قروض دورة الاستغلال والاستثمار، حيث أن القروض طويلة ومتوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل تصنف كل منهما إلى قروض كلاسيكية (عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة (مدعمة من طرف الدولة)، وتمنح وفق شروط:

1. تمنح لفئة البطالين.
2. العمر من 19 إلى 50 سنة
3. الإقامة في الولاية.

الفرع الأول: قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل)

وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها التخزين، التموين، التوزيع، وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية، باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في اغلبها إلى القروض.
وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض، وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع الاستثمار الفلاحي، حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجلفي:

1- تربية الدواجن (بيض+ لحم)
2- شراء البذور

الجدول رقم (01): خصائص قروض الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة

قروض الاستغلال (قصيرة الأجل)		
المبلغ	**حسب الضمانات**	**حسب الضمانات**
نسبة الفائدة	**%5.25**	**%00**
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	**تغطي مبلغ من المال**	**تغطي مبلغ القرض**
المدة	**عام**	**عام**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق داخلة البنك

الفرع الثاني: قروض الاستثمار (قروض طويلة وقصيرة الأجل)

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها، لذلك فان العمليات تتطلب إشكال وطرق أخرى للتمويل، وهذه المميزات العامة، فإذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

الجدول رقم (02): خصائص قروض الاستثمار

خصائص القرض	قروض طويلة ومتوسطةالأجل	
	موجهة للبطالين	مدعمة
		الاعتماد الايجاري / كلاسيكية
المبلغ	**حسب الضمانات**	**حسب الضمانات** / **<10000000**
نسبة الفائدة	**%25.5**	**%9** / **%1.05-0.96**
الدورية	**سداسية – ثلاثية**	**عام – سداسية** / **سداسية**
الضمانات	**تغطي المبلغ الكلي للقرض + رهن العتاد الممول**	**تغطي المبلغ الكلي للقرض + رهن العتاد الممول** / **رهن العتاد الممول**
نسبة المساهمة الشخصية	**%30-10**	**%00** / **%02-01**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق داخلة البنك

المطلب الثالث: تقييم الفلاحين لخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة خنشلة

للتعرف أكثر على دور البنك الفلاحي في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على مجموعة من الفلاحين المتعاملين مع البنك محل الدراسة حيث استخدمت أسلوب الاستبانة، وذلك بتوزيع استمارات على الفلاحين، حيث تم اختيار عينة عشوائية قدر عددها ب 20 فلاحا، وذلك بتوجيه مجموعة من الأسئلة قمنا بتحليلها باستعمال برنامج SPSS(الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، وذلك باستعمال التكرارات والنسب المئوية.

الفرع الأول: تفريغ إجابات الفلاحين على أسئلة الاستمارة وتحليلها

1- رضا الفلاحين على وقت تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية:

كانت إجابات الفلاحين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم06: دائرة نسبية تمثل نسب رضا الفلاحين على وقت تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

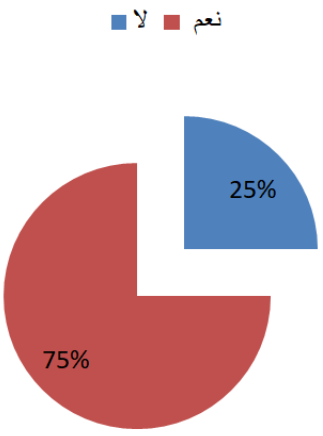

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج EXEL

الجدول رقم (03) تكرارات ونسب المئوية لرضا الفلاحين على وقت تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم بنسبة 75%، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين أجابوا بلا، أي انه بشكل عام عملية التمويل حسب أراء الفلاحين تتم في الوقت المناسب الذي يرضي العملاء.

2- دقة عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية:

كانت إجابات الفلاحين كما هو موضح فالشكل التالي:

الجدول رقم (04): تكرارات ونسب مئوية لدقة عملية تمويل المشاريع

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 07: دائرة نسبية تمثل نسب دقة عملية تمويل المشاريع

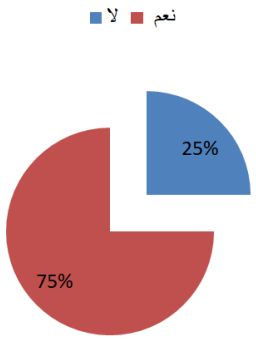

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 75%، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أنعملية التمويل حسب آراء الفلاحين تتسم بشكل عام بالدقة وبعدم حدوث أخطاء.

3- استعداد موظفي البنك لمساعدة الفلاحين والرد على استفساراتهم:

كانت إجابات الفلاحين كما هو موضح فالشكل التالي:

الجدول رقم (05): تكرارات ونسب المئوية لاستعداد موظفي بنك في مساعدة الفلاحين

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

الشكل رقم08: دائرة نسبية تمثل نسب استعداد موظفي البنك في مساعدة الفلاحين

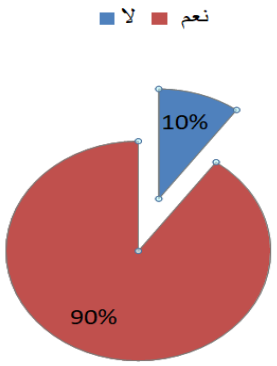

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة90%، في حين أن نسبة 10% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن موظفو البنك على استعداد تام لمساعدة الفلاحين، والرد على انشغالاتهم.

3- سرية المعاملات البنكية وخصوصياتها:

كانت إجابات الفلاحين حول سرية المعلومات وخصوصياتها لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية خنشلة متمثلة في الجدول التالي

الجدول رقم (06): تكرارات والنسب المئوية لسرية المعاملات البنكية وخصوصياتها

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%95
لا	01	%05
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم09: دائرة نسبية تمثل نسب سرية المعاملات البنكية وخصوصياتها

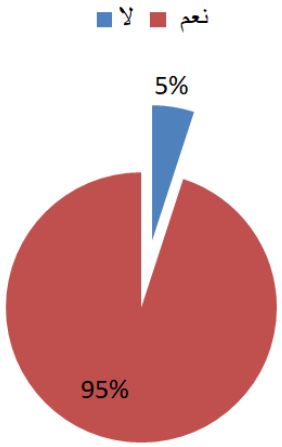

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم بنسبة95%، في حين أن نسبة 05%من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن المعاملات البنكية تتم في سرية تامة بين الفلاح والبنك

4- اقتناع الفلاحين بالتمويل الاستثماري المقدم:

كانت إجابات الفلاحين كالتالي:

الجدول رقم(07): تكرارات والنسب المئوية لاقتناع الفلاحين بالتمويل الاستثماري المقدم

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%100
لا	00	%00
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 10: دائرة نسبية تمثل نسب اقتناع الفلاحين بالتمويل الاستثماري المقدم

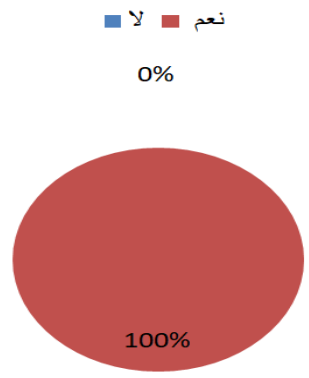

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحينأجابوا بنعم بنسبة 100%، أي الفلاحين مقتنعون تماما بالتمويل المقدم لهم من طرف البنك.

5- مطابقة التمويل البنكي لرغبات الفلاحين:

كانت إجابات الفلاحين موضحة كالتالي:

الجدول رقم(08): التكرارات والنسب المئوية لمطابقة التمويل البنكي لرغبات الفلاحين

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج spss

الشكل 11: دائرة نسبية لمطابقة التمويل البنكي لرغبات الفلاحين

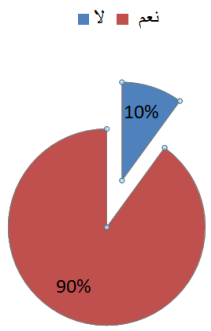

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 90%، في حين أن نسبة 10%، من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن التمويل المقدم من طرف البنك مطابق لمتطلبات الفلاح.

6- التسهيلات المقدمة من طرف البنك وملائمتها:كانت إجابات لفلاحين كالتالي:

الجدول رقم(09): تكرارات والنسب المئوية للتسهيلات المقدمة من طرف البنك

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%85
لا	03	%15
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 12: دائرة نسبية تمثل نسب التسهيلات المقدمة من طرف البنك

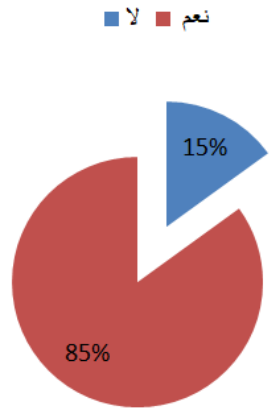

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال بيانات الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة85%، في حين أن نسبة 15%، من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن التسهيلات المقدمة من قبل البنك بشكل عام ملائمة لتوقعات الفلاحين

7- ملائمة الهياكل المادية للبنك مع الخدمات المقدمة:كانت إجابات الفلاحين حول ملائمة الهياكل المادية للبنك مع الخدمات المقدمة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التكرارات والنسب المئوية لملائمة الهياكل المادية للبنك مع الخدمات المقدمة

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	09	%45
لا	11	%55
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 13: دائرة نسبية تمثل نسب ملائمة الهياكل المادية للبنك مع الخدمات المقدمة

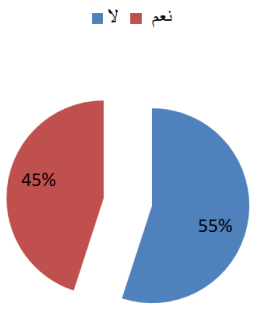

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم بنسبة 55%، في حين أن نسبة 45% من الفلاحين أجابوا بلا، أي إجابات أفراد العينة تتباين بين أن المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة أو لا يتلاءم.

8- تعاطف إدارة البنوك مع المشاكل المالية للفلاحين: كانت إجابات الفلاحين حول تعاطف إدارة البنوك معهم كما يلي

الجدول رقم (11): التكرارات والنسب المئوية لتعاطف إدارة البنك مع المشاكل المالية للفلاحين

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%80
لا	04	%20
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 14: دائرة نسبية تمثل نسب تعاطف إدارة البنك مع المشاكل المالية للفلاحين

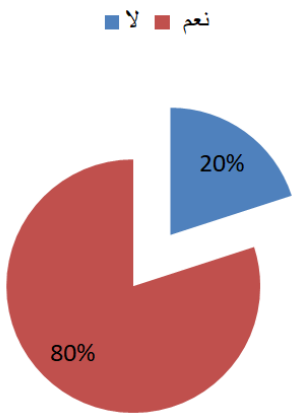

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة80%،في حين أن نسبة 20% من الفلاحين أجابوا بلا، أي انه في الغالب البنك يتعاطف مع العميل، وهو على استعداد لحل أي مشكلة بنكية تخص العميل.

- **الثقة بالبنك:**كانت إجابات الفلاحية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): التكرارات والنسبة المئوية للثقة بالبنك

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%85
لا	03	%15
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 15: دائرة نسبية تمثل نسبة الثقة بالبنك

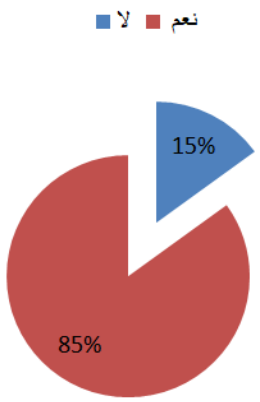

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة85%، في حين أن نسبة 15%، من الفلاحين أجابوا بلا، أي مجموعة كبيرة من الفلاحين لديهم ثقة كبيرة بموظفي البنك، وهذا ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالوعود المقدمة للفلاحين.

10- الاهتمام بمصلحة الزبون: كانت إجابات الفلاحين كما يلي:

الجدول رقم (13): التكرارات والنسب المئوية للاهتمام بمصلحة الزبون

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%65
لا	07	%35
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 16: دائرة نسبية تمثل نسب الاهتمام بمصلحة الزبون

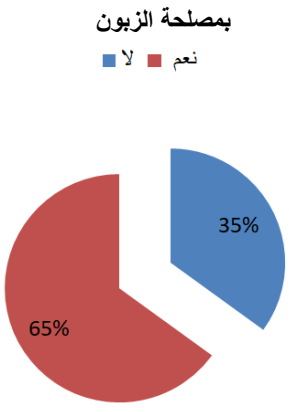

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة65%، في حين أن نسبة 35%من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن نسبة 65%من العينة ترى بان البنك يضع مصلحة الفلاح قبل أي مصلحة، في حين أن النسبة الباقية، تربأن هناك مصالح أخرى تدخل ضمن أولويات البنك

11- مناسبة أوقات العمل: فيما يتعلق بوقت عمل البنك على مدار الأسبوع: كانت إجابات الفلاحين حول هذا الموضوع كالتالي:

الجدول (14): التكرارات والنسب المئوية لمناسبة أوقات العمل

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم17: دائرة نسبية تمثل نسب مناسبة أوقات عمل البنك

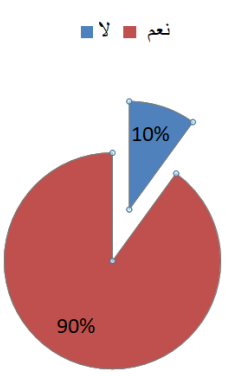

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أنأغلبية الفلاحين أجابوابنعم أي أن نسبة90% من أفراد العينة تناسبهم فترة عمل البنك، في حين أن نسبة 10%من الفلاحين لا تناسبهم فترة عمل البنك خاصة الفترة المسائية.

12- استعجالية الخدمات البنكية:وفيما يلي إجابات الفلاحين:

الجدول رقم (15): التكرارات والنسب المئوية لاستعجالية الخدمات البنكية

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%55
لا	09	%45
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 18: دائرة نسبية تمثل نسب إستعجالية الخدمات البنكية

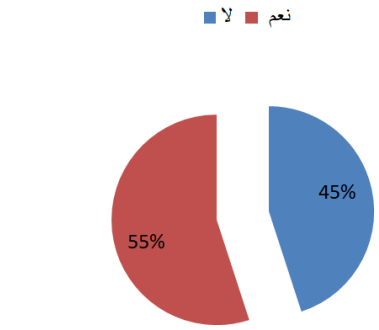

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال بيانات الواردة في الجدول والدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أن نسبة 55% من الفلاحين يرون أن الموظفين يقومون بتقديم الخدمات في الوقت المناسب وبصفة عاجلة، في حين أن نسبة 45% من الفلاحين يرون أن الخدمات يتم تقديمها في الوقت غير مناسب، حيث يتم تأجيلها في بعض الحالات، وهنا تدخل العديد من الاعتبارات من بينها المحسوبية.

13- شروط البنك على المشاريع الفلاحية:كانت إجابات الفلاحين حول هذا الموضوع كالتالي

الجدول رقم(16): التكرارات والنسب المئوية لشروط البنك على المشاريع الفلاحية

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على تحليل برنامج SPSS

الشكل رقم 19: دائرة نسبية تمثل نسب شروط البنك على المشاريع الفلاحية

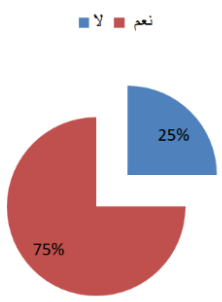

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج EXCEL

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة 75% من الفلاحين يرون أن الشروط التي يفرضها البنك سهلة وميسرة، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين يرونها صعبة ومستعصية، خاصة من ناحية الوثائق الإدارية

الفرع الثاني: النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة

من خلال التحليل السابق لنتائج الاستبيان، تم توصل إلى النتائج التالية:

- إن تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية يقدمها البنك في الوقت المناسب، وبالدقة اللازمة، وبالسرية اللازمة. حيث يسعى البنك من خلال تقديم الخدمات إلى تحقيق رضا العملاء
- يسعى موظفو البنك إلى تقديم الخدمات على أحسن وجه، وفقا لمتطلبات العميل، حيث يتم تقديم التمويل للعميل بصفة مرضية، وذلك ضمانا للسمعة الجيدة للبنك، ولراحة العملاء
- تعمل إدارة البنك على الاهتمام بشكاوى العملاء، والسعي لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة، وهذا ما يعكس ثقة العميل بالبنك، ومدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاهه.
- يسعى البنك إلى إيجاد وقت ملائم لاستقبال الفلاحين، والحرص على مصالحهم، وذلك بالاستعجال في تقديم الخدمات في الحين، كما تسعى إدارة البنك إلى تسهيل شروط القروض وتبسيطه

خلاصة الفصل:

رغم التطور المستمر للاستثمار الفلاحي الممول من طرف البنك، عبر السنوات (من خلال تحليلات الجداول السابقة)، إلاأنه يبقى بعيدا عن الأهداف المسطرة المراد بلوغها، ويرجع هذا إلى عدة أسباب ومشاكل تعيق نظام التمويل البنكي للاستثمار في القطاع الفلاحي أهمها:

- القضية العقارية حيث أن الكثير من الفلاحين لا يمتلكون عقود ملكية لأراضيهم، مما يصعب تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة.
- عدم استقرار ملاك الأراضي مما يشكل عائق أمام البنك لاسترجاع أمواله، حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس أو بسبب عمليات إرجاع الأراضي إلى أصحابها، وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطلبها.
- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة، حيث يعتبر أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة، بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفعة عامة.

خاتمة

الخاتمة:

- ✓ يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الأساسية، التي يقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد،

وذلك من خلال المساهمة في الدخل الوطني، ورفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة بمختلف أشكالها، لكون هذا القطاع حساس وضروري للغاية، فهو يمتاز بدرجة مخاطر كبيرة لصعوبة التحكم في موارده، رغم اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي إذا انه يواجه عدة عوائق ولعل أبرز هذه العوائق، هي مشكلة التمويل.

- ✓ ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة، حيث تم التعرف على نشأة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكلة خنشلة

، حيث اتضح لنا أن البنك يقدم نوعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهما قرض الرفيق وقرض التحدي، ويعد القرض الرفيق قرض استغلالي ويكون قصير الأجل، بينما قرض التحدي هو قرض استثماري ويكون متوسط وطويل الأجل، ومن خلال دراستنا تبين أن قرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار القطاع الفلاحي، بل يمكن القول بأنه أهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الإطلاق، لأنه له إقبال عليه من قبل المستثمرين الفلاحيين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم، لكونهم قرض مرن وبسيط وغير معقد، و ذو إجراءات واضحة و متماشية مع الرغبات العامة و الخاصة بالزبائن، وتقنيات بسيطة ومتوافقة مع النظام البنكي العام.

وقد تم التحقق من خلال دراستنا من الفرضيات التي طرحناها سلفا كإجابة أولية لإشكاليتنا المتمثلة في:

- ✓ أهم النتائج التي بينت مساهمة البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر :

تم إثبات صحة الفرضية الأولى، والمتمثلة في ما يلي:

1. تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الهامة التي تلعب دور الوسطاء بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز المالي: تلعب البنوك التجارية في الجزائر دورا حيويا من خلال جمع المدخرات وتقديم القروض وتحفيز الاستثمار وإدارة المخاطر وتقديم الخدمات المالية. فهي تجتذب الودائع من الأفراد والشركات ، وتستخدمها لإقراض ذوي العجز ، وتعزز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.

تم إثبات صحة الفرضية الثانية، والمتمثلة فيما يلي:

2. القروض المصرفية هي واحد من أهم مصادر التمويل المشاريع الفلاحية، وهناك قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل: تقدم البنوك في الجزائر قروضاً مصرفية للمشاريع الفلاحية، وتنقسم هذه القروض إلى قروض طويلة الأجل وقروض متوسطة الأجل. تُستخدم القروض الطويلة الأجل لتمويل المشاريع الكبيرة مثل شراء الأراضي والمعدات الزراعية الثقيلة، بينما تُستخدم القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاحتياجات الفلاحية الأصغر مثل الآلات الزراعية الصغيرة وتجهيزات الري. تساهم هذه القروض في دعم القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته وكفاءة المزارعين، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلاد.

تم إثبات صحة الفرضية الثالثة، والمتمثلة فيما يلي:

3. يعتبر الاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تلتزم معظم الدول بوضع السياسات الاقتصادية وسن القوانين والقوانين التي تحفز الاستثمار: الاستثمار يعد الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك تلتزم الدول بوضع سياسات اقتصادية وقوانين تحفز الاستثمار. تشمل هذه السياسات توفير بيئة استثمارية مستقرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين البنية التحتية، وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي، وتعزيز التعليم والتدريب. تهدف هذه الإجراءات إلى جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

تم إثبات صحة الفرضية الرابعة، والمتمثلة فيما يلي:

4. مساهمة BADRفي تقديم قروضا للاستثمار الفلاحي مساهمة فعالة: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متنوعة من القروض والخدمات المالية للمزارعين والمستثمرين في القطاع الفلاحي. يمول البنك المشاريع الفلاحية الكبيرة والمشاريع التي تحتاج إلى تمويل لفترة زمنية أقل. كما يمول الاحتياجات الفلاحية اليومية والموسمية. بالإضافة إلى التمويل، يقدم البنك دعمًا فنيًا وإرشادًا للفلاحين. يمول أيضًا المشاريع التي تعتمد على التقنيات الفلاحية الحديثة. يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورًا حيويًا في تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر.

❖ **نتائج البحث:**

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. أن تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية يقدمها البنك في الوقت المناسب، وبالدقة اللازمة، وبالسرية اللازمة، حيث يسعى البنك من خلال تقديم الخدمات إلى تحقيق رضا العملاء.

2. يسعى موظفو البنك إلى تقديم خدمات على أحسن وجه وفقا لمتطلبات العميل.

3. تعمل إدارة البنك على الاهتمام بشكاوى العملاء، والسعي لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا ما يعكس ثقة العميل بالبنك.

4. يسعى البنك لإيجاد وقت ملائم لاستقبال الفلاحين، والحرص على مصالحهم، كما تسعى إدارة البنك إلى تسهيل شروط القروض وتبسيطها.

5. يعطي البنك أهمية خاصة للائتمان الفلاحي، نظرا لعلاقته بهذا القطاع، ويقوم في هذا الصدد بمنح أنواع مختلفة من القروض ينصفها إلى قروض (موسمية، متوسطة، وطويلة الأجل).

❖ **التوصيات:**

بناءا على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

1. العمل على تشجيع وتدعيم الاستثمارات في قطاع الفلاحة

2. توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة.

3. لابد من تشجيع الشباب خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.

4.وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العلمي.

❖ **أفاق الدراسة:**

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- ✓ دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية .
- ✓ دور المشاريع الفلاحية في زيادة الدخل الوطني .

وفي الأخير فإن بحثنا هذا مجرد محاولة لإثراء واحد من أهم لمواضيع المهمة، ونرجو أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000

2- جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر،

3- رياض الحلبي، رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2000

4- سامر جلدة، البنوك التجارية والسويق المصرفي الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن،2009

5- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000

6- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العتاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983

7- عبد الغفار حنفي قرياض سمية،الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية، مصر

8- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999

9- فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000

10-محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن،2019

11- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

12- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2009

المجلات:

1. اوبختي نصيرة،بوجنانت وفيق،دورالمرافقة المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC ولاية تلمسان، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، المركز الجامعي مغنية، 2020
2. بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 04،المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2011.
3. بوراس فاطمة، محفوظ مراد،اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت-، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر،2021.

4. حوتية عمر، سعيجمونيرة، تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 02، العدد 07، الجزائر، 2018.
5. خروبي ياسمينة، النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الاستثمار، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة حمه لخضر، الوادي،2017.
6. دعاء ممدوح محمد، يحب عبد الرحمن يحي، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعية في مصر، المجلة المصرية البحوث الزراعية، العدد 92، مصر،2014.
7. رميسة شطي، عبد المالك مزيان،الاستثمار الفلاحي بين متطلبات التنمية المحلية وصلاحيات الجامعات المحلية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2021
8. سعيد نعيمة، بوشنافة احمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
9. شعباني مجيد، احمد بن خليفة، الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة ولاية عين الدفلى"، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد 02، العدد 03، الجزائر،2017.
10. عيادي فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر -واقع وافاق-، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2020.
11. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية،واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر،2020.
12. محمد باوني، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة.
13. وليد بن شاعة، علماوي أحمد، بن أوذينةبوحفص، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة غرداية،الجزائر، 2019.
14. وهيبة سراج، اسماء ناويس،دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، الجزائر، 2022.

الملتقيات:

- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الاغواط، الجزائر

المذكرات:

1. احمد نافع دبار،محمد الامين شباح،محمد البشير العمامرة، اليات تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية دراسة تطبيقية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2020/2019
2. رشيد حمريط، دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة -الزراعات الصحراوية- ولاية بسكرة نموذجا، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013،
3. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص53
4. سميحة بالخروف هاجر كدة الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قصدي مرباح ورقلة 2012/2011م ص8
5. سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، اطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة أعمال وتجارة دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2017
6. عليتطاوي، مبروك يوسفي، عبد القادر موساوي،تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيارVAN دراسة حالة مؤسسة T.I.S.MA ادرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2015/2014،ص14

7. فوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسةميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة"، مذكرة الماجستير، كلية الحقوقوالعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،
8. كمال مرشدي، تقييم المشروعات الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على قيمة المؤسسة -بالإشارة الى IAS07دراسة حالة Trefisoudمشروعtoronفي الفترة الممتدة 2009-2020، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014
9. مسعود بن جواد، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ملية، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022
10. موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة الماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص08
11. نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.CI.BS، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009
12. نعمان محصول، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال المؤسسات، جامعة جيجل،2007/2006، ص 2-3
13. يزيد بوسبعين، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأثرها على الاقتصاد الوطني دراسة حالة ANSEJ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016

المراسيم و القوانين:

المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية لاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت 2016.

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية من الجهات الرئيسية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، إذ تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية والزراعية حيث يعتمد نجاح المشاريع الفلاحية بشكل كبير على توفر التمويل اللازم لتنفيذها وتطويرها، حيث يتضمن هذا التمويل تقديم قروض بفوائد ميسرة وشروط سداد مرنة مما تساعد هذه القروض الفلاحين والمستثمرين على تحسين إنتاجيتهم وزيادة مساهمتهم في الاقتصاد الوطني وذلك بتمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية مما يجعلها تواجه العديد من التحديات ، منها المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي مثل التقلبات المناخية والتغيرات في أسعار المنتجات الزراعية لذا، تقوم البنوك بتقييم هذه المخاطر بعناية قبل منح التمويل، من خلال تحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع والضمانات المقدمة من قبل المستثمرين. هذا التقييم يضمن أن الأموال تُستخدم بشكل فعال ومستدام، مما يقلل من مخاطر التعثر المالي. علاوة على ذلك، تسهم البنوك التجارية في تقديم الدعم الفني والاستشاري للفلاحين، مما يساعدهم في تطبيق أفضل الممارسات الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة التي تزيد من الإنتاجية والجودة. هذه الخدمات الشاملة تعزز من قدرة المشاريع الفلاحية على مواجهة التحديات وتحقيق النمو المستدام.من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات المصرفية المتنوعة، تساهم البنوك التجارية في تعزيز القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية. بناءً على ذلك، فإن تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية يعتبر موضوعًا مهمًا لدراسة كيفية تحسين وتطوير هذا القطاع الحيوي. يهدف هذا التقييم إلى فهم العوامل المؤثرة في نجاح التمويل وكيفية تعزيز التعاون بين البنوك والمستثمرين لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التمويل، البنوك التجارية، الاستثمارات الفلاحية، الإقتصاد.

Abstract:

Commercial banks are key players in financing agricultural investment projects, playing a vital role in supporting economic and agricultural development. The success of agricultural projects heavily relies on the availability of necessary funding for their implementation and development. This funding typically includes providing loans with favorable interest rates and flexible repayment terms. Such loans help farmers and investors improve their productivity and increase their contributions to the national economy. However, the financing of agricultural projects by commercial banks comes with several challenges, including risks associated with agricultural production, such as climate fluctuations and changes in agricultural product prices. Therefore, banks carefully assess these risks before granting funding by analyzing the economic feasibility of the projects and the guarantees provided by the investors. This assessment ensures that the funds are used effectively and sustainably, reducing

the risk of financial default. Moreover, commercial banks contribute by offering technical and advisory support to farmers, helping them apply best agricultural practices and use modern technologies that enhance productivity and quality. These comprehensive services strengthen the capacity of agricultural projects to face challenges and achieve sustainable growth. By providing financial support and diverse banking services, commercial banks contribute to strengthening the agricultural sector, achieving food security, and improving the living standards in rural areas. Therefore, evaluating the role of commercial banks in financing agricultural projects is an important topic for studying how to improve and develop this vital sector. This evaluation aims to understand the factors influencing the success of financing and how to enhance cooperation between banks and investors to achieve sustainable development in the agricultural sector.

Keywords: Financing, Commercial Banks, Agricultural Investment, Economic

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
Université Abbes Laghrour –Khanchela

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم: 52 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ا/2024

خنشلة في: 18/03/2024

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية خنشلة

يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب:

الاسم و اللقب :بشيري رضا / عقون سيف الدين

تاريخ ومكان الميلاد : 02/03/1998 /28/10/1999

رقم التسجيل : 171734063483 / 191934051408

الموضوع :تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية – دراسة حالة-

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2024

استمارة تقييم المتربص(ة)

الإســــــــم و اللقب :بشيري رضا / عقون سيف الدين

تاريـــــــخ المـــيـــلاد : 20/10/1999 /02/03/1998

مكـــان المـــــيلاد:ششار/ خنشلة

التـــــخـــــصص:اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية – دراسة حالة-

مكان التربص:/ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/04.....	
المبادرة	04/04.....	
المعارف التطبيقية	04/04.....	
قدرة العمل	04/04.....	
العلاقة مع العمال	04/04.....	
العلامة النهائية	20/20.....	

ملاحظات اخرى: .....

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

زرمـــان كريـــــم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

Directeur d'Agence
L.TERTAG